مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

العلاقة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة [١]

دراسة تحليلية مقارنة

د. مُحَمَّد بن إبراهيم الحمد
أستاذ مساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

ملخص البحث

هذا البحث يدور حول إيضاح العلاقة بين علمي العقيدة، وفقه اللغة، وذلك من خلال أبرز الموضوعات المشتركة بينهما، وهي موضوع المشترك، وموضوع المترادف، وموضوع المجاز؛ فهي -في أصلها- موضوعات لغوية تُبْحَثُ ضمن مباحث علم (فقه اللغة).

ولما استجد في مباحث علم العقيدة دخول مسائل في علم الكلام، وكان من ضمنها توظيف هذه المباحث اللغوية لتأييد ما يرمون إليه من تعطيل دلالة بعض النصوص عن ظاهرها، وتبعهم على ذلك بعض من يعطلونها بالكلية - قام علماء الإسلام -وعلى وجه الخصوص علماء السنة- بوجه تلك الانحرافات، وإبطالِ ذلك التوظيف، وإثبات أن الاستعمال الصحيح لتلك الموضوعات لا يؤيد ما يذهب إليه من يرومون صرف النصوص عن دلالاتها.

ومن هنا صارت تلك الموضوعات تُبحث في علم اللغة وعلم العقيدة على حدٍّ سواء.

وفي هذا البحث إبراز لتلك العلاقة من خلال تلك الموضوعات على وجه التفصيل.

(١) يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير لجامعة القصيم ممثلة بعمادة البحث العلمي لدعمها وتمويلها هذا البحث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

د. مُحَمَّد بن إبراهيم الحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فإن العلوم قريب بعضها من بعض، مرتبط ببعض.

وإن من تلك العلوم مما له علاقة ببعضٍ عِلْمَي: العقيدة، وفقه اللغة.

وأبرز ما في ذلك موضوعات ومصطلحات يكثر ورودها في كتب العقائد، وهي من صميم موضوعات فقه اللغة.

ولم أجد من أفرد تلك العلاقة بدراسة علمية متخصصة؛ فرغبت في بحث هذا الموضوع الذي جاء حاملاً المسمى التالي:

العلاقة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة

دراسة تحليلية مقارنة

حدود البحث:

حدود هذا البحث تكمن في نطاق أهم الموضوعات المشتركة بين علمي العقيدة، وفقه اللغة.

مشكلة البحث:

تكمن في السؤال التالي:

ما العلاقة بين علم العقيدة، وعلم فقه اللغة؟

ويدرج تحته السؤالان التاليان:

- ما أهم الموضوعات المشتركة بين هذين العِلْمَين؟
- وما كيفية نشأة العلاقة بينهما من خلال تلك الموضوعات؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان العلاقة بين هذين العِلْمَين، وذلك بإبراز أهم الموضوعات المشتركة بينهما، وكيفية نشأة العلاقة بين هذين العلمين من خلال تلك الموضوعات.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

أهمية البحث:

يمكن إجمالها فيما يلي:

١- أن هذا الموضوع جدير بالبحث؛ لكونه جديداً لم يسبق إليه -فيما أعلم-.

٢- كونه يبرز العلاقة بين عِلْمَيْن عظيمين، وفي ذلك إثراء للمعرفة عموماً.

تقسيمات البحث:

جاءت في تمهيد، ومدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك كما يلي:

تمهيد: تعريف بعلمي: العقيدة وفقه اللغة

مدخل: العلاقة العامة بين علمي العقيدة وفقه اللغة

المبحث الأول: اشتراكهما في موضوع المشترك اللفظي

المبحث الثاني: اشتراكهما في موضوع المترادف

المبحث الثالث: اشتراكهما في موضوع المجاز

الخاتمة: وقد اشتملت على أهم نتائج البحث.

إجراءات البحث:

ستسير على وَفْقِ المنهج العلمي المتبع من ناحية النقل، والعزو، والهوامش والفهارس.

ولأجل ألا يثقل هذا البحث سيكون العزو إلى المصادر والمراجع إلى اسم الكتاب ومؤلفه عند أول رجوع له، ثم يذكر اسم الكتاب بما يميزه.

أما باقي بيانات الكتب كاملة فستكون في فهرس المصادر والمراجع.

فإلى تفصيل البحث، والله المستعان، وعليه التكلان.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

تمهيد: تعريف بعلمي: العقيدة وفقه اللغة

المسألة الأولى: تعريف بعلم العقيدة

أصل كلمة العقيدة: العين، والقاف، والدال (عقد).

قال ابن فارس -رحمه الله-: عن هذه المادة: "أصل واحد يدل على شدٍّ، وشدَّة، ووثوق، وإليه ترجع فروع الباب"(٢).

ويتفرع عن هذه المادة عدة إطلاقات، فتطلق على عقد البيع، وتأكيد اليمين، وعلى العهد، والتوثُّق، والإحكام، والإبرام، والشد بقوة(٣).

والعقيدة في الاصطلاح العام تطلق على الإيمان الجازم، والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه شك، وهي ما يؤمن به الإنسان، ويعقد عليه ضميره، ويتخذه مذهباً وديناً يدين به، بغضِّ النظر عن صحته من عدمها(٤).

والعقيدة الإسلامية: هي الإيمان الجازم بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وبكل ما جاء في القرآن الكريم، والسنة الصحيحة من أصول الدين، وأموره، وأخباره، وما أجمع عليه السلف الصالح، والتسليمُ لله -تعالى- في الحكم، والأمر، والقدر، والشرع، ولرسوله -ﷺ- بالطاعة والتحكيم والإتباع.

وعلم العقيدة هو العلم الذي يتناول تلك المباحث بالدراسة والتحليل(٥).

ولعلم العقيدة أسماء، وألقاب ترادفه وتدل عليه، ومنها:

١- التوحيد: من باب تسمية الشيء بأشرف مباحثه.

ومن الكتب في ذلك الشأن: كتاب: (التوحيد ومعرفة أسماء الله على الاتفاق والتفرد) لابن منده.

و (وكتاب التوحيد) للشيخ مُحَمَّد بن عبدالوهاب.

٢- السنة: ومن الكتب في ذلك: (السنة) للإمام أحمد، و(السنة) للأثرم.

---

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ٨٦/٤.

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة، ٨٦/٤-٩٠، ولسان العرب لابن منظور، ٢٩٦/٣-٣٠٠، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ص٣٨٣-٣٨٤.

(٤) انظر مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل ص٩، وعقيدة أهل السنة والجماعة مفهومها – خصائصها – خصائص أهلها لمحمد الحمد ص١٥-١٦.

(٥) انظر مباحث في عقيدة أهل السنة ص٩-١٠، وعقيدة أهل السنة ص١٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٣- الإيمان: ومن الكتب في ذلك كتاب (الإيمان) لأبي عبيد القاسم بن سلام.

٤- أصول الدين، أو أصول الديانة: ومن الكتب في ذلك كتاب: (الإبانة في أصول الديانة) لأبي الحسن الأشعري، وكتاب: (أصول الدين) للبغدادي(٦).

المسألة الثانية: تعريف بعلم فقه اللغة

أولاً: مفهوم علم فقه اللغة: فقه اللغة مصطلح مركب من كلمتين (فقه) و(اللغة)؛ فالفقه هو العلم بالشيء، والفهم له، والفطنة فيه(٧).

وبعض العلماء يرى أن الفقه أخص من العلم، قال الراغب الأصفهاني -رحمه الله-: "الفقه هو التوصل إلى علمٍ غائبٍ بعلم شاهد؛ فهو أخص من العلم"(٨).

وقد غلب استعمال (الفقه) على علوم الدين؛ لشرفها، وذلك من باب تخصيص الدلالة، ولكنه يستعمل في غير علوم الدين بقرينة(٩).

أما كلمة اللغة فهي مأخوذة في الأصل من مادة (لغو)، قال ابن فارس: "اللام، والغين، والحرف المعتل أصلان صحيحان: أحدهما يدل على الشيء لا يعتد به، والآخر يدل على اللهج بالشيء"(١٠).

وقال في المعنى الثاني وهو المراد: "لَغِيَ بالإفراد إذا لهج به، ويقال: إن اشتقاق اللغة منه، أي يلهج صاحبها بها"(١١).

وفي اصطلاح علماء اللغة تعرف بعدة تعريفات، أشهرها تعريف ابن جني، حيث عرفها بقوله: "حد اللغة: أصوات يعبِّر بها كل قومٍ عن أغراضهم"(١٢).

---

(٦) انظر مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة ص١٠-١١، ومفهوم أهل السنة والجماعة عند أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل، ومقدمات في الاعتقاد، د. ناصر القفاري ص٥-١١، وعقيدة أهل السنة ص١٦.

(٧) انظر فقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه لمحمد الحمد ص١٧.

(٨) انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ضبط هيثم طعيمي، ص٤٠.

(٩) انظر فقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص١٧.

(١٠) معجم مقاييس اللغة ٢٥٥/٥، وانظر لسان العرب ٢٥١/١٥.

(١١) معجم مقاييس اللغة ٢٦٥/٥.

(١٢) الخصائص لابن جني ٨٧/١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وهذا التعريف الذي تناقله علماء العربية على اختلاف تخصصاتهم - يضارع أحدث التعريفات العلمية للغة(١٣).

وهناك تعريفات عديدة تكاد -في أغلبها- ترجع إلى تعريف ابن جني(١٤).

أما فقه اللغة باعتبار تركيبه فهو المصطلح الذي يطلق على العلم الذي يُعنى بمعرفة سنن العرب في كلامها، وبدراسة قضايا اللغة؛ من حيث أصواتُها، ومفرداتها، وتراكيبها، وفي خصائصها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وما يطرأ عليها من تغييرات، وما ينشأ من لهجات، وما يثار حول العربية من قضايا، وما تواجهه من مشكلات إلى غير ذلك مما يجري ويدور في فلكه من موضوعات فقه اللغة(١٥).

ويمكن أن يعرف تعريفاً موجزاً، فيقال: هو العلم الذي يعنى بفهم اللغة العربية، ودراسة قضاياها، وموضوعاتها(١٦).

ثانياً: بداية ظهور علم فقه اللغة: يرجع اهتمام الإنسان باللغة إلى عصور سحيقة؛ فقد نُقِل عن كثير من الأمم والشعوب عنايتهم باللغة، واشتغالهم بقضاياها، وظواهرها.

ولم يُؤْثَرْ عن العرب قبل الإسلام إلا عنايتهم بالشعر، والخطابة، وإنما بدأ اهتمامهم باللغة وعلومها بعد ظهور الإسلام.

ويكاد يكون القرن الثاني الهجري بداية النشاط العلمي الفعلي لجمع اللغة والتأليف فيها.

وقد أُلِّف في القرن الثاني مؤلفات عظيمة، وأعظمها كتاب (العين) للخليل بن أحمد، وكتاب سيبويه(١٧).

وقد ظل العلماء العرب مهتمين بالتأليف اللغوي من جوانبه المختلفة إلى أن كان القرن الرابع الهجري الذي يعد عصر ازدهار العلوم اللغوية؛ ففي هذا القرن وُجد عدد كبير من علماء اللغة الذين أثروا المكتبة العربية بتآليفهم اللغوية.

أما البداية الحقيقية لفقه اللغة، وظهوره علماً مستقلاً فكانت على يد عالمين من علماء اللغة الكبار في القرن الرابع؛ حيث

---

(١٣) انظر فقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص١٨.

(١٤) انظر بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لأبي الثناء الأصفهاني ١/١٥٠، وعلم اللغة د. حاتم الضامن ص٣٢، وعلم الدلالة لأحمد مختار ص٥ وانظر الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية د. هادي الشجيري ص٥٦-٧٧.

(١٥) انظر فقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص١٩، وانظر تفاصيل ذلك في مقدمة فقه اللغة د. مُحَمَّد أحمد أبو الفرج ص١٢-٢٤، وفقه اللغة، مُحَمَّد سرحان، ص٥، وفقه اللغة العربية وخصائصها د. إميل يعقوب ص٢٨-٣٦، ومحاضرات أ.د. علي البواب على طلاب كلية اللغة العربية في الرياض بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية بالرياض ص٢، وفقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص١٩-٢٠.

(١٦) انظر فقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص١٩.

(١٧) انظر الخصائص ١/٣١٣، ومحاضرات أ.د. علي البواب ص١١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

كان لهما أكبر الأثر في التأليف في (فقه اللغة) وتعد مؤلفاتهما البداية الحقيقية لإفراد هذا العلم بكتب خاصة.

أما الأول: فهو أبو الحسين أحمد بن فارس ت٣٩٥هـ: الذي ألف مجموعة من الكتب اللغوية وغيرها، ومنها كتاب: (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها).

وترجع أهميةُ هذا الكتاب إلى أمور عديدة لعل أهمها كونه أول كتاب في العربية يحمل اصطلاح (فقه اللغة).

وبه تأثر المؤلفون من بعده، واتخذوا هذا الاصطلاح فنًّا لغويًّا مستقلاً[١٨].

وأما الآخر: فهو أبو الفتح عثمان بن جني ت ٢٩٢ [١٩].

وله فيما يعد من صميم فقه اللغة كتابان جليلان، أولهما: كتاب (الخصائص): الذي عالج فيه كثيراً من قضايا فقه اللغة، وقَدَّم نظرياتٍ وآراء تجاري أو تفوق أحدث ما قال به العلماء في العصر الحديث.

وقد تحدث في كتابه المذكور عن موضوعات كثيرة تعد من صميم فقه اللغة[٢٠].

أما كتابه الثاني فهو: (سر صناعة الإعراب): وقد خصَّصَه ابن جني لدراسة الأصوات؛ فكان أول عالم في العربية يفرد هذا البحث بكتاب مستقل؛ حيث كان قبله يُدْرَسُ ضمن بحوث النحو كما في كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد.

وقد قدم ابن جني في كتابه مباحثَ قيِّمةً في علم الأصوات مستفيداً من سابقيه، ومضيفاً إليه الكثير[٢١].

وبعد ذلك تتابعت التآليف في هذا الباب[٢٢].

---

(١٨) انظر الصاحبي ص١٢، ومحاضرات أ.د. علي البواب ص١١، وفقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص٤١–٤٣.

(١٩) انظر مقدمة تحقيق الخصائص، تحقيق د. عبدالحميد هنداوي ١/٦–١٥.

(٢٠) انظر مقدمة الخصائص ١/١٦–٥٣ فهي حافلة ببيان جهود ابن جني في هذا الباب خصوصاً في الكشف عن الدلالة الفنية للأصوات، وانظر فقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص٤٣–٤٥.

(٢١) انظر مقدمة سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي ١/١٧–٤٤، ومحاضرات البواب ص١١، وفقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص٤٥–٤٦.

(٢٢) انظر فقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص٤٦–٥١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

مدخل: العلاقة العامة بين علم العقيدة، وعلم فقه اللغة

عموم العلاقة بين علمي العقيدة وفقه اللغة تتجلى خلال مظهرين، وهما كما يلي:

المظهر الأول: المعاجم العربية

علاقة موضوع المعاجم العربية بمباحث العقيدة مثل علاقته بأي فرع من فروع الشريعة عموماً من جهة حاجة تلك العلوم إلى المعاجم؛ لمعرفة المعنى اللغوي الأصلي لأي مبحث من المباحث.

والمباحث العقدية كثيرة سواء في أصول العقيدة، أو ما يتعلق بالعقيدة عموماً، أو ما يستجد من النوازل العقدية، والمصطلحات الحادثة؛ فذلك ميدان فسيح، ويُشَقَّقُ منه موضوعات شتى؛ فإذا أريد دراسة أي مبحث منها احتيج إلى الرجوع للمعاجم؛ لمعرفة جذر المصطلحات العقدية في أصلها الوضعي.

ولابد للباحث أن يُلِمَّ -ولو بالقدر اليسير- الذي يمكنه من الرجوع إلى تلك المعاجم.

وموضوع المعاجم أحد موضوعات فقه اللغة؛ فكتب فقه اللغة تعنى بذلك الموضوع أيما عناية، وهي التي تمد الباحث - في المسائل العقدية وغيرها - بكيفية الرجوع إلى المعاجم؛ إذ المعاجم العربية كثيرة متنوعة، وتختلف في طريقة ترتيبها لألفاظ اللغة، وشرحها لتلك الألفاظ(٢٣).

والباحث في أي موضوع من موضوعات علم العقيدة لا يستغني -بحال من الأحوال- عن المعاجم العربية؛ إذ هي زاده في معرفة الأصل الوضعي للمصطلحات الشرعية العقدية، أو المصطلحات التي حدثت سواء كانت موافقة للشرع -ولا مشاحة في الاصطلاح- أو ما كانت مخالفة للشرع؛ فَتُرَدُّ، أو كانت مجملة؛ فتحتاج إلى استفصال، وبيان.

والمصطلحات الشرعية التي يُحتاج في معرفة أصولها اللغوية كثيرة جداً، وهي شاملة لأصول العقيدة؛ كمعرفة أصل كلمات: (التوحيد)، و(العقيدة)، و(الرب)، و(الإله)، و(الملائكة)، و(الكتب)، و(الرسل)، و(الإيمان باليوم الآخر)، و(القدر).

وكمعرفة أصول المصطلحات المتعلقة بأصول العقيدة كمعرفة أصل أسماء الدين مثل (الإيمان)، و(الفسق)، و(الكفر)، و(الشرك)، و(النفاق)، و(الكبائر)، و(الصغائر).

وكمعرفة أصل كلمات: (الإرجاء)، و(الخروج)، و(الاعتزال)، و(الوعد)، و(الوعيد).

---

(٢٣) انظر فقه اللغة د. علي وافي ص٢١٢، ودراسات في المعاجم العربية د. أمين فاخر ص٣-٨، وفقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص١٩١-٣٠٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وكمعرفة أحوال اليوم الآخر من معاني: أشراط الساعة، والقبر، والصعق، والبعث، والنشور، والحوض، والميزان، والجزاء، والحساب، والجنة، والنار.

وكمعرفة أصل كلمات: (السحر)، و(الكهانة)، و(النُّشرة)، و(الطيرة)، و(الرقى)، و(التمائم).

وكمعرفة أصول ما يتفرع عن هذه المصطلحات والموضوعات مما لا يكاد يتناهى من المسائل(٢٤).

وكذلك لا يستغني الباحث في علم العقيدة عن المعاجم في معرفة أصول الاصطلاحات الحادثة عند الفرق، والطوائف، كالمصطلحات الصوفية مثل كلمة: (تصوف)، أو كلمات: (الاصطلام)، و(الانبساط)، و(القبض)، و(الشهود)، ونحو ذلك.

وكالمصطلحات الكلامية مثل (الجوهر، والعرض، والحدّ، والحيز) وغيرها(٢٥).

ولا ريب أن الرجوع إلى أصل تلك الكلمات والمصطلحات يوضح المعنى المراد، ويقربه، ويوجد العلاقة بين المعنى الأصلي الوضعي، والمعنى الشرعي، أو المعنى الاصطلاحي الجديد الحادث.

وهكذا يتبين –من خلال ما مضى– مدى العلاقة العامة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة من خلال اشتراكهما في موضوع المعاجم العربية.

المظهر الثاني: ظاهرة الإعراب

فذلك من أَجَلِّ ما يُبْحث من موضوعات فقه اللغة، ومن أعظم ما يجلي مدى العلاقة بين هذا العلم وعلوم الشريعة عموماً وعلم فقه اللغة على وجه الخصوص.

ولهذا تتابعت وصايا السلف حاثَّةً على تعلم العربية، مبيِّنةً أن تعلمها من الدين، وأنها السبيل إلى تفهم القرآن والسنة.

وتحذر –في الوقت نفسه– من اللحن، وخطره على المعنى المراد من نصوص الوحيين.

ومن الآثار في ذلك ما روي عن أبي بكر الصديق –رضي الله عنه– أنه قال: "لأن أُعْرِبَ آية أحبُّ إلي من أن أحفظ آية"(٢٦).

وقال عمر –رضي الله عنه–: "عليكم بالفقه في الدين، والتفهم للعربية، وحسن العبارة"(٢٧).

---

(٢٤) ومعرفة مثل ذلك يرجع فيه إلى المعاجم المعروفة كالعين للخليل، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والمخصص لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس للفيروزبادي، وغيرها.

(٢٥) ومثل هذه المصطلحات يرجع فيها إلى المعاجم السابقة، أو إلى المعاجم المتخصصة في مثل تلك الألفاظ والمصطلحات كالتعريفات للجرجاني، والكليات للكفوي؛ فهي تُعنى كثيراً بمثل تلك المصطلحات، وتبين أصلها الوضعي، والاصطلاحي.

(٢٦) فضائل القرآن لأبي عبيد، ص٢٠٨، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٠/١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وسُئل الحسن –رحمه الله–: "ما تقول في قوم يتعلمون العربية؟
فقال: أحسنوا؛ يتعلمون لغة نبيهم"(٢٨).

وقال يحيى بن عتيق: "سألت الحسن البصري، فقلت: يا أبا سعيد! الرجل يتعلم العربية، يتلمس حسن المنطق، ويقيم بها قراءته.

فقال: حسنٌ يا بني؛ فَتَعَلَّمْها؛ فإن الرجل قد يقرأ آية؛ فيعيا بوجهها؛ فيهلك"(٢٩).

وهذا ما أدركه العلماء في القديم والحديث؛ حيث ربطوا ربطاً محكماً بين اللغة العربية والإسلام؛ ذلك أن أهم ما تعتد به الأمم من تراثٍ لُغَتُها ودينها؛ فبهاتين الوسيلتين تحقق ذاتها، وتتميز شخصيتها؛ فكل قضية تثار ضد العربية، ويراد من خلالها النيل منها، وإسقاط مكانتها – هي في –الحقيقة– ضد الإسلام وعقيدته.

ولقد نص على هذه الحقائق غير واحد من علماء اللغة والشريعة(٣٠).

كابن فارس(٣١)، والزمخشري(٣٢)، والثعالبي(٣٣)، وابن تيمية(٣٤).

والأمثلة على ما يؤكد تلك العلاقة كثيرة، ويكفي ههنا الإشارة إلى أن ظاهرة الإعراب من صميم موضوعات فقه اللغة، وأن له ارتباطاً بعلوم الشريعة عموماً، وبالعقيدة على وجه الخصوص؛ فعلماء العربية وجميع النحاة إلا من شذ منهم يرون أهمية الإعراب، وأن لعلاماته وألقابه دلالاتٍ معينةً، وأغراضاً معنوية؛ فهي تدل على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعلية،

---

(٢٧) انظر فضائل القرآن لأبي عبيد ص٢٠٩، وإيضاح الوقف ٤٩/١.

(٢٨) إيضاح الوقف ٢٩/١.

(٢٩) فضائل القرآن لأبي عبيد ص٢٠٩، والصعقة الغَضَبِيَّة في الرد على منكري العربية للطوفي ص٢٤٨.

(٣٠) انظر فقه اللغة – مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص٤٢٣، ومقالات في اللغة والأدب د. مُحَمَّد مُحَمَّد حسين ص٧٥–٧٦، وفي سبيل لغة القرآن د. مرزوق ابن تنباك ص١٥.

(٣١) انظر الصاحبي لابن فارس ص٣٥.

(٣٢) انظر المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم جارالله الزمخشري ص٦.

(٣٣) انظر فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص٥.

(٣٤) انظر اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٥٢٧/١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

أو مفعولية، أو غير ذلك(٣٥).

وأقوالهم في ذلك كثيرة جداً، قال ابن قتيبة -رحمه الله-: "ولها -يعني العربية- الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما - إلا بالإعراب.

ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة - لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله"(٣٦).

والأمثلة على أثر الإعراب في العقيدة كثيرة جداً، بل لقد ألف في ذلك رسائل علمية(٣٧).

ومن الشواهد على ذلك ما ذكره الطوفي في كتابه (الصعقة الغضبية) حيث عقد فيه فصلاً قال فيه: "الفصل الثاني: في بيان تأثيره في السنة" يعني تأثير الإعراب.

ثم ساق حديث محاجة آدم لموسى -عليهما السلام-، وفيه: "احتج آدم وموسى؛ فقاله له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة؟

فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، ثم تلومني على أمر قدِّر علي قبل أن أخلق؛ فحج آدمُ موسى"(٣٨).

ثم علق الطوفي -رحمه الله- على هذا الحديث بقوله: "الصواب -وهو الذي أجمع عليه الرواة- رفعُ آدم على أنه فاعلٌ حاجٌّ، ونصب موسى على أنه مفعولٌ محجوجٌ.

ومعنى (حج آدمُ موسى): فَلَجَ عليه بالحجة، وقهره بالجدال"(٣٩).

---

(٣٥) انظر فقه اللغة - مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص٣٨٦.

(٣٦) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص١٤.

(٣٧) منها على سبيل المثال (تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم في ضوء الاتجاه العقدي) وهي رسالة علمية من إعداد الدكتور مُحَمَّد السيف.

(٣٨) أخرجه البخاري (٣٤٠٩، و٤٧٣٦، و٣٤٠٩) ومسلم (٢٦٥٢) واللفظ له.

(٣٩) الصعقة الغضبية ص٣٥٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ثم أوضح أن الله -تعالى- تقدم في سابق علمه إخراج آدم من الجنة؛ بسبب الأكل من الشجرة، وما علمه الله أن سيكون فهو كائن لا محالة(٤٠).

ثم قال -وهو الشاهد-: "وهو أكبر دليلٍ عقليّ يُحتج به لأهل السنة على إثبات القدر.

أما القدرية(٤١) فإنهم حرفوا الرواية فقالوا: (فحجَّ آدمَ موسى) بنصب (أدم) ورفع (موسى) على أنه فاعلٌ عكس الأول، وزعموا أن النبي -ﷺ- قال ذلك، وإنما الرواة حَرَّفُوه"(٤٢).

ثم علق الطوفي -رحمه الله- على ذلك بقوله: "فانظر إلى هذا الأصل العظيم الذي أثَّر فيه عِلْمُ العربية هذا التأثير"(٤٣).

ثم شرع -بعد ذلك- في بيان تلك المسألة النحوية، ومنشأ النزاع فيها، وهو قول النحاة: إذا اجتمع في الكلام فاعل ومفعول فإما أن يكونا صحيحين، بحيث يظهر الإعراب فيهما، أو معتلين، أو أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً، وفصل الكلام في ذلك، وذكر أمثلة عليه.

ثم قال بعد ذلك مقرراً نتيجة هذا الخلاف: "والحق -إن شاء الله تعالى- مع أهل السنة، وما ذهب إليه القدرية فاسد لوجوه" ثم ذكر ثلاثة أوجه على ذلك(٤٤).

ثم ذكر أمثلة أخرى تبين أثر الإعراب في المسائل العقدية(٤٥).

وهكذا يتبين أثر الإعراب -وهو موضوع من موضوعات فقه اللغة- في العقيدة.

---

(٤٠) المرجع السابق ص٣٥٨.

(٤١) القدرية: هم أتباع معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، وأتباع واصل بن عطاء، وعمر بن عبيد، ومن وافقهم.
وقولهم في القدر: هو أن العبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، وليس لمشيئة الله وقدرته أثر في ذلك.
وسموا بذلك -كما يقول ابن قتيبة-: "لأنهم أضافوا القدر إلى أنفسهم.
وغيرهم يجعله له -تعالى- دون نفسه" تأويل مختلف الحديث ص٧٨.

(٤٢) الصعقة الغضبية ص٣٥٨.

(٤٣) المرجع السابق ص٣٥٨-٣٥٩.

(٤٤) المرجع السابق ص٣٦١-٣٧٠.

(٤٥) حيث بيَّن الحق في مسألة رؤية الله -تعالى- في الآخرة، وردَّ -من خلال اللغة والإعراب- على نفاة الرؤية باستدلالهم بقوله -تعالى-: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾. انظر تفصيل ذلك في المرجع السابق ص٢٩٧-٤٠٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وهذا مما يؤكد عموم الارتباط بين هذين العِلْمَين: علم العقيدة، وعلم فقه اللغة من هذه الناحية؛ إذ هي علاقة عامة، لا تقتصر على ما بين هذين العلمين فحسب، بل ترتبط بفروع أخرى من فروع الشريعة.

أما العلاقة الخاصة التي هي ألصق بهذين العلمين، والتي يترتب عليها تأثراً وتأثيراً فستكون من خلال المباحث الثلاثة التالية.

المبحث الأول: اشتراكهما في موضوع المشترك اللفظي

المشترك اللفظي، أو الاشتراك اللفظي مصطلح يَرِد في كتب العقائد، ويرد في كتب فقه اللغة؛ فهو من الموضوعات التي تُبْحث في هذين العِلْمَين؛ فاللغويون الذين يقولون بوجوده يرون أنه عامل مهم في ثراء اللغة، ومورد من موارد تنميتها، وتطورها.

والمؤلفات في فقه اللغة تبحث في مفهومه، والخلاف فيه، وتذكر لطائفه، وتورد الأمثلة والشواهد على وقوعه، ونحو ذلك مما يبحثونه في ذلك الشأن(٤٦).

وكتب العقائد تتعرض لموضوع المشترك اللفظي، ويمر بالباحث في كتب العقائد كلام عن المشترك في مواضع شتى؛ كالكلام في أحوال اليوم الآخر، وفي أسماء الله وصفاته، والرد على من ينكرون صفات الله، أو يمثلونها بصفات المخلوقين.

ويمر الكلام على المشترك في مسألة القَدْر المشترك والفاصل المميِّز، أو القَدْر المميز.

وكذلك يفرقون بينه وبين المتواطئ في باب الأسماء المتفقة في اللفظ هل هي من باب المشترك، أو من باب المتواطئ؟ إلى غير ذلك مما يمر بالباحث من هذا القبيل(٤٧).

ومن خلال المطالب التالية سيتبين مفهوم المشترك، وطروؤه على علم العقيدة، وشيوعه في كتبها؛ كي يتجلى من خلال ذلك مدى العلاقة بين علمي العقيدة، وفقه اللغة من خلال هذا الموضوع.

---

(٤٦) انظر الصاحبي ص٥٩–٦٠، والمزهر ٣٦٩/١–٣٨٦، وفقه اللغة د. وافي ١٤٥–١٤٨، وغيرها من الكتب مما سيرد ذكر لبعضها.

(٤٧) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٢٣/٣–١٢٩، و٨٣/١١، و٢٣٤/٢٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المطلب الأول: مفهوم المشترك اللفظي

المسألة الأولى: تعريفه

أصل المشترك في الوضع مادة (شرك)، وهي تدل على مقارنة، وخلاف انفراد(٤٨).

والمشترك اسم مفعول من الفعل اشترك، ومصدره الاشتراك، يقال: اشترك الأمر: اختلط والتبس.

ويقال: اشترك الرجلان: صار كل واحد منهما شريكاً للآخر(٤٩).

أما في الاصطلاح: فإن معنى المشترك عند علماء فقه اللغة والأصول يدور على كون اللفظ الواحد دالًّا على عدة معان، فتسمى الأشياء الكثيرة باسم واحد.

ويدل السياق على كل معنى خاص داخل ذلك الاسم المشترك، وذلك مثل لفظ (العين).

وقد اختلفت تعريفات العلماء للمشترك اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، ويمكن أن يعرف بأنه: ما اتحد لفظه، واختلف معناه(٥٠).

المسألة الثانية: الخلاف في المشترك

حصل الاختلاف في شأن المشترك؛ فقال قوم بوقوع المشترك، وقال آخرون بنفيه،؛ فالأكثرون –كما يقول السيوطي– يقولون: إنه ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع إما من واضِعَيْنِ؛ وذلك بأن يضع أحدهما لفظاً ومعنىً، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ثم يشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين.

وإما أن يقع من واضع واحد؛ لغرض الإبهام على السامع؛ حيث يكون في التصريح مفسدة(٥١).

والقائلون بوقوع المشترك أكثر من المانعين له، بل هناك من أوجب وقوعه؛ لأن الألفاظ متناهية بعكس المعاني؛ فهي غير متناهية(٥٢).

---

(٤٨) انظر معجم مقاييس اللغة ٣/٣٦٥.

(٤٩) انظر لسان العرب ١٠/٤٤٨-٤٥١.

(٥٠) انظر التعريفات للجرجاني ص٢١٥، والصاحبي ص٥٩، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٠/٢٢٧، والمزهر للسيوطي١/٣٦٩.

(٥١) انظر المزهر ١/٣٦٩، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٠/٢٢٤، و٢٢٧.

(٥٢) انظر الصاحبي ص٥٩-٦٠، والمزهر ١/٣٦٩، وفقه اللغة د. وافي ص١٤٥-١٤٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

والمتأمل للخلاف في المشترك يجد أنه ما كان ينبغي أن يُتوسع فيه، ويُشقق القول؛ لأنهم جميعاً متفقون على وجود ألفاظ في اللغة قد استعملتها العرب في الدلالة على معان مختلفة بغض النظر عن كيفية وجودها مثل لفظ (العين) فهي بلفظها قد استعملت لمعان كثيرة، وكذلك غيرها من الألفاظ التي سيأتي ذكر لبعضها.

وهذا الاستعمال كافٍ في إثبات المشترك؛ لذلك فإن الذي عليه أكثر المتقدمين من اللغويين – هو القول بالاشتراك(٥٣).

المسألة الثالثة: أمثلة على ألفاظ من المشترك

هناك أمثلة كثيرة يوردها اللغويون على المشترك، ولأجل أن يتضح بصورة أجلى؛ هذا ذكر لنماذج من ذلك؛ فقد ألف ابن الشجري كتاباً سماه (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، وهو معجم لغوي للمشترك اللفظي، وقد وضعه على حروف الألف باء، مرتباً بحسب الحرف الأول للكلمة دون مراعاة للجذور اللغوية(٥٤).

وعقد ابن بنين الدقيقي النحوي في كتابه (اتفاق المباني، وافتراق المعاني) باباً قال فيه: (الباب الثاني ما اتفق لفظه، واختلف معناه) (٥٥) وأورد تحته أمثلة كثيرة من هذا القبيل.

وأشهر الألفاظ في باب المشترك لفظ (العين) حيث تطلق على معانٍ كثيرة جداً، وقد أولع اللغويون، والشعراء في ذكر ما تحتها من المعاني؛ فمن ذلك أنها تطلق على النقد من الدراهم والدنانير، وعلى مطر أيام لا يقلع؛ يقال: أصاب أرض بني فلان عين، وتطلق على عين الماء، وعين البركة، والعين التي تصيب الإنسان، وعلى فم القربة، وعلى عين الشمس، وعلى الجاسوس، وعلى الباصرة(٥٦).

ومن أمثلة المشترك لفظ (الهلال) حيث يطلق على هلال السماء، وهلال الصيد، وهلال النعل.

ومنها لفظ (الخال) حيث يطلق على أخي الأم، والمكان الخالي، والشامة في الوجه.

---

(٥٣) انظر الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص١٦٩، وفقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص١٧٠-١٧٢.

(٥٤) انظر ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري، حرره وحققه أحمد حسن بسج ٤-٥، والكتاب يقع في ٣٧٩ صفحة.

(٥٥) انظر اتفاق المباني، وافتراق المعاني لابن بنين الدقيقي النحوي، ص١٠٥.

(٥٦) انظر اتفاق المباني وافتراق المعاني ص١٠٧-٢٤١، ومعجم الأدباء ١/٥٤٠-٥١، والمزهر ١/٣٧٠-٣٨٦، وانظر معجم الألفاظ المشتركة في اللغة العربية لعبدالحليم محمد قنبس.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ومنها كلمة (جَلْس) حيث تطلق على الرجل الطويل، وعلى العسل، وعلى الخمر، وعلى نجد(٥٧).

المطلب الثاني: طروء المشترك على علم العقيدة

لم يكن المشترك معروفاً، ولا حاضراً في علم العقيدة، ولا كتب العقائد.

وإنما كان موضوعاً لغوياً بحتاً يبحثه اللغويون، ويضمنونه مدوناتهم في علم فقه اللغة، فيذكرون تعريفه، والخلاف فيه، ويوردون الأمثلة عليه، والشواهد له -كما مر-.

وعُرُوُّ علم العقيدة عن ذلك الموضوع في السابق لعدم الحاجة إليه؛ فألفاظ العقيدة واضحة، ومعانيه ظاهرة جلية؛ إذ كانت تُتَلَقَّى من المصادر الأصلية: الكتاب والسنة.

وأدلتهما قاطعة واضحة تسبق إلى الأذهان ببادئ الرأي، وأول النظر ويشترك كافة الخلق في إدراكها(٥٨).

فأدلة الكتاب والسنة -كما يقول ابن الوزير- مثل الغذاء الذي ينتفع به كل إنسان، بل كالماء الذي ينتفع به الصبي، والرضيع، والرجل القوي، والضعيف؛ فهي أدلة سائغة جلية تقنع، وتسكن النفوس، وتغرس في القلوب الاعتقادات الصحيحة الجازمة(٥٩).

والأمثلة على وضوحها كثيرة جداً، وقد ضرب ابن الوزير أمثلة على ذلك فقال: "ألا ترى أن من قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدر (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وأن التدبير لا ينتظم في دار واحدة بِمُدَبِّرَيْنِ؛ فكيف ينتظم في جميع العالم؟!

(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا).

وَأَنَّ مَنْ خلق عَلِمَ ثم خلق، كما قال -تعالى-: (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير).

فهذه الأدلة وأمثالها تجرى مجرى الماء الذي جعل الله منه كل شيء حي"(٦٠).

وقل مثل ذلك في الآيات التي تدل على الوحدانية، وأركان الإيمان وسائر أمور الاعتقاد.

---

(٥٧) انظر كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص٤٢٠-٤٢٢، واتفاق المباني وافتراق المعاني ص١٢٣-١٢٤، والمزهر ٣٧٦/١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ص٢٢٩، وفقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص١٧٢-١٧٤.

(٥٨) انظر عقيدة أهل السنة والجماعة ص٣٢.

(٥٩)انظر ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان لابن الوزير ص٢١.

(٦٠) المرجع السابق ص٢١-٢٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وكذلك الشأن في الأحاديث الكثيرة التي تدور حول العقيدة فهي واضحة كل الوضوح كما في حديث جبريل المشهور(٦١) عندما جاء إلى النبي -ﷺ- وسأله عن أركان الإسلام، والإيمان، والإحسان، والساعة، فأجابه عن هذه المطالب العالية الإجابة الوافية الكافية الشافية بكل يسر ووضوح.

وقل مثل ذلك في حديث الجارية لما قال لها النبي -ﷺ- "أين الله؟" قالت: في السماء.

قال: "من أنا؟" قالت: رسول الله.

قال: "أعتقها فإنها مؤمنة"(٦٢).

فهذان سؤلان عظيمان يتعلقان بأصلين من أصول الدين، وهما الوحدانية، والنبوة.

ومع ذلك أجابته الجارية إجابة فطرية كافية، فأقرها النبي -ﷺ- وجعل ذلك علامة إيمانها، واستحقاقها للعتق.

وهكذا سار الصحابة -رضي الله عنهم- حيث تلقوا العقيدة على هذا النحو؛ فكانوا يفهمون العقيدة، ويقررونها على وَفْقِ ما تَلَقَّوه.

وهكذا سار من بعدهم ممن تبعهم بإحسان على هذا الطريق اللاحب.

والأمثلة على تقريراتهم العقدية كثيرة جداً، وكتب العقيدة بالإسناد حافلة بذلك؛ حيث يقررون مسائل العقيدة بعبارات واضحة سلسة.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تعريفهم للإيمان بأنه (قول وعمل) هذا التعريف الجامع المانع الذي أجمع عليه علماء السنة في مختلف الأمصار(٦٣).

وكذلك الإمام مالك لما سئل عن الاستواء أجاب تلك الإجابة العظيمة التي تعد دستوراً لأهل السنة في باب الأسماء والصفات، وذلك عندما قال: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"(٦٤).

---

(٦١) انظر صحيح مسلم (٨).

(٦٢) رواه مسلم (٥٣٧).

(٦٣) وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، ومنهم ابن عبدالبر في التمهيد ٢٣٨/٩، وانظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٨٣٢/٤.

(٦٤) انظر درء تعارض العقل والنقل ٢٧٨/١-٢٧٩، وانظر تفصيل الكلام على هذا الأثر في بحث (الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء دراسة تحليلية د. عبدالرزاق البدر.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وكذلك الإمام أحمد لما سئل عن القدر أجاب تلك الإجابة المسددة حيث قال: "القدر قدرة الله على العباد"(٦٥).

والحاصل أن هذه هي طريقة السلف في تلقي العقيدة وتقريرها.

وبعد أن دخل علم الكلام والجدل إلى المسلمين، وصار أهل الكلام يبحثون في أصول الدين، ويقررون مسائل الاعتقاد على وفق ما يقتضيه العقل المحض – ظهرت ألفاظ ومصطلحات كثيرة دخيلة على الأمة وعلى العقيدة.

وهذا الألفاظ والمصطلحات عرفت عند علماء السلف بـ (الألفاظ المجملة).

وهي ألفاظ أحدثها أهل الكلام، وسميت مجملة لأنها ألفاظ مشتركة بين معانٍ صحيحة، ومعانٍ باطلة؛ فلا يُدْرَكُ معناها إلا بعد الاستفصال.

وهذه الألفاظ لم ترد في الكتاب ولا السنةِ، وطريقةُ أهل السنة في التعامل معها أنهم يتوقفون فيها؛ لأنه لم يَرِدْ لها نفي ولا إثبات في الكتاب والسنة.

أما معانيها فيستفصلون عنها، فإن كانت تحمل معاني صحيحة قبلوها، واستعملوا اللفظ الشرعي، وإن كانت تحمل معاني باطلة ردوها(٦٦).

وهناك ألفاظ من هذا القبيل يكثر ورودها في كتب الاعتقاد، وأشهرها ألفاظ: الجهة، والحد، والأعراض، والأبعاض، والأعضاء، والأركان، والجوارح، وحلول الحوادث، والتسلسل.

وأكثر ما ترد في باب الأسماء والصفات؛ إذ يراد منها التوصل إلى نفي الصفات من هذا الطريق؛ لكونها ألفاظاً مشتركة مبهمة.

والكلام في هذا المقام ليس عن هذه الألفاظ(٦٧)، وإنما عن كيفية طروء مصطلح المشترك اللفظي على علم العقيدة.

فلما كانت هذه الألفاظ المشتركة ذريعة لتعطيل صفات الله –جل وعلا– قام علماء السنة بالرد على من أحدثوها، وبيان ما في هذه الألفاظ من الإجمال والاشتراك، وما ينبغي أن يكون التعامل معها.

ثم إن من ضلوا من الصفاتية سواء كانوا ممثلة، أو معطلة يرون أن الصفات المشتركة بين الخالق والمخلوق تقتضي المماثلة؛

---

(٦٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني ١٥٥/٢.

(٦٦) انظر مصطلحات في كتب العقائد ص٥٥-٥٧، ورسائل في العقيدة لمحمد الحمد ص٢٢٥-٢٢٦.

(٦٧) انظر تفصيل الكلام على هذه الألفاظ وتحليلها في مصطلحات في كتب العقائد ص٥٥-٧٦، ورسائل في العقيدة ص٢٢١-٢٤٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

فزعم الممثلة أن في ذلك تماثلاً بين الخالق والمخلوق.

وزعم المعطلة أن إثبات تلك الصفات يقتضي المماثلة؛ فنفوها؛ بحجة تنزيه الله عن النقائص.

ولم يفرقوا بين ما أضيف إلى الخالق، وما أضيف إلى المخلوق، وأن ما أضيف إلى الخالق فهو مُختصٌّ به، لائقٌ بجلاله، وعظمته، وأوليَّته، وآخِريَّته، وما أضيف إلى المخلوق فهو مُخْتَصٌّ به، لائقٌ بضعفه، وافتقاره، وحدوثه، وفنائه.

وهذا هو حالهم مع كثير من الصفات كالغضب، والرحمة، والمعية، بل والوجود، وغيرها من الصفات.

ولما كان الأمر كذلك قام علماء السنة بإبطال زيف هؤلاء، وأوضحوا التباين بين صفات الخالق وصفات المخلوق، وفصَّلوا في الرد عليهم وبيان زيفهم(٦٨).

وكان من أساليبهم في الرد بيانهم ما بين صفات الخالق وصفات المخلوق من القدر المشترك، والفاصل المميز، وأن الاشتراك في أصل الصفة لا يعني التماثل من كل وجه، وأنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك، وقدر مميز(٦٩).

وهكذا طرأ المشترك على علم العقيدة، وصار يُبحث في غضون مسائلها -كما سيأتي تفصيله في المطلب التالي-.

المطلب الثالث: شيوع المشترك في كتب العقيدة

مر في المطلب الماضي كيفية طروء المشترك على كتب العقائد، والكلام في هذا المطلب سيدور حول شيوعه؛ حيث أضحى المشترك اللفظي حاضراً في كتب العقائد خصوصاً عند الكلام في أحوال اليوم الآخر، أو في أسماء الله، وصفاته، أو حال مناقشة المتكلمين في ذلك.

ولعل أجلى ما يرد من ذلك ما كان مقترناً بموضوع المتواطئ، ومسألة القدر المشترك؛ إذ بين هذه الموضوعات تداخل، وتشابك؛ إذ المشترك ما اتحد لفظه، واختلف معناه.

وهو يوافق المتواطئ في شقه الأول من جهة كونه لفظاً واحداً يطلق على معان، ويخالفه في شقه الثاني وهو كون هذه المعاني مرتبطة بمعنى عام؛ فالاسم المتواطئ يُعرِّف بأنه: هو الاسم الواحد الذي يقال من أول ما وضع له على أشياء كثيرة، ويدل على

---

(٦٨) انظر تفصيل الرد عليهم في القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للشيخ مُحَمَّد بن عثيمين ص٤٥-٥٣.

(٦٩) انظر مجموع الفتاوى ٥/٢١٠، والتدمرية ص١٢٦-١٢٩.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

معنى واحد يعمها(٧٠).

والحاصل أن الأسماء المتواطئة تشترك في اللفظ والمعنى.

أما المشتركة فإنها متفقة اللفظ مختلفة المعنى، وهذا ما يؤكده ابن تيمية بقوله: "الأسماء المتفقة اللفظ قد يكون معناها متفقاً وهي المتواطئة، وقد يكون معناها متبايناً وهي المشتركة اشتراكاً لفظيًّا كلفظ سهيل المقول على الكوكب، وعلى الرجل"(٧١).

وإليك مثالين يتضح بهما مَزِيد تمييز بين المشترك، والمتواطئ: الأول: لفظ (العين) فهي تطلق على عدة معان مختلفة، فهذا مثال للمشترك، وقد مر الكلام على تلك الإطلاقات في المطلب الماضي.

والمثال الثاني: لفظ (الوجود) فهو يطلق على وجود الخالق، وعلى وجود المخلوق؛ فمعنى الوجود -بمفهومه العام- واحد من جهة كونه ضد العدم، ولكنه يختلف من جهة إضافته؛ فهذا مثال للمتواطئ.

وبناءً على ذلك يمكن أن يقال: إن المشترك ما اتحد لفظه واختلف معناه، والمتواطئ هو ما اتحد لفظه ومعناه، ولكنه يختلف باختلاف السياق والإضافة(٧٢).

وما يقال في لفظ الوجود يقال في جميع الأسماء، والصفات التي تطلق على الخالق، وعلى المخلوق، كأسماء السميع، والعليم، والبصير، والحي، والقدير.

وكسائر الصفات كالذي تضمنته الأسماء التي ذكرت آنفاً، وكغيرها من الصفات كالمعية، والعلو، والاستواء، والنزول وغيرها(٧٣).

وهذا النوع -وهو المشترك المشتبه بالمتواطئ- يكثر وروده في كتب العقائد، خصوصاً في باب الإيمان باليوم الآخر، وباب الأسماء والصفات -كما مر-.

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- عند كلامه على صفة المعية لله -عز وجل- فبعد أن ذكر صفة المعية، وأنها ثابتة بالكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة قال: "والمعية في اللغة مطلق المقارنة والمصاحبة، لكن مقتضاها

---

(٧٠) انظر التعريفات ص١٩٩، والدراسات اللغوية ص١٦٥، وفقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص١٧٤.

(٧١) مجموع الفتاوى ٢٣٤/٢٠، وانظر الدراسات اللغوية والنحوية ١٦٥-١٦٧ ففيه تفصيل جيد.

(٧٢) انظر فقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص١٧٦.

(٧٣) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص١٧٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ولازمها يختلف باختلاف الإضافة، وقرائن السياق والأحوال"[٧٤].

ثم ذكر الأمثلة على ذلك فقال: "فتارة تقتضي اختلاطاً كما يقال: جعلت الماء مع اللبن، وتارة تقتضي تهديداً وإنذاراً كما يقول المؤدب للجاني: (اذهب فأنا معك)، وتارة تقتضي نصراً وتأييداً كمن يقول لمن يستغيث به: (أنا معك) إلى غير ذلك من اللوازم والمقتضيات المختلفة باختلاف الإضافة والقرائن والأحوال"[٧٥].

ثم عقب على ذلك بقوله: "ومثل هذا اللفظ[٧٦] الذي يتفق في أصل معناه، ويختلف مقتضاه وحكمه باختلاف الإضافات والقرائن يسميه بعض الناس مشككاً؛ لتشكيك المستمع: هل هو من قبيل المشترك: الذي اتحد لفظه واختلف معناه؛ نظراً لاختلاف مقتضاه وحكمه؟

أو هو من قبيل المتواطئ الذي اتحد لفظه ومعناه؛ نظراً لأصل المعنى؟"[٧٧].

ثم رجَّح ما يراه حيال ذلك، فقال: "والتحقيق أنه نوع من المتواطئ؛ لأن واضع اللغة وضع هذا اللفظ بإزاء القدر المشترك، واختلاف حكمه ومقتضاه إنما هو بحسب الإضافات والقرائن لا بأصل الوضع.

لكن لما كانت نوعاً خاصاً من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ"[٧٨].

وبعد أن قرر ذلك أوضح النتيجة والمحصلة لذلك، فقال: "إذا تبين ذلك فقد اتضح أن لفظ المعية المضاف إلى الله مستعمل في حقيقته لا في مجازه.

غير أن معية الله لخلقه تليق به؛ فليست كمعية المخلوق للمخلوق، بل هي أعلى وأكمل، ولا يلحقها من اللوازم، والخصائص ما يلحق معية المخلوق للمخلوق"[٧٩].

هذا وإن شيخ الإسلام ابن تيمية من أكثر العلماء -إن لم يكن أكثرهم- تطرقاً لموضوع المشترك في بحثه لمسائل العقيدة على وجه الخصوص؛ حيث أبدى فيه، وأعاد، وفصَّل في شأنه، وفرَّق بينه وبين المتواطئ -كما مر- وربط بينه وبني مسألة القَدْر

---

(٧٤) فتح رب البرية بتلخيص الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية تأليف الشيخ مُحَمَّد بن عثيمين، ص٤٣.

(٧٥) المرجع السابق ص٤٣.

(٧٦) يعني لفظ (المعية).

(٧٧) فتح رب البرية ص٤٣-٤٤.

(٧٨) فتح رب البرية ص٤٤.

(٧٩) فتح رب البرية ص٤٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المشترك التي تكاد تكون من أكثر ما تعرض له في حديثه عن اليوم الآخر، وأسماء الله وصفاته، ومناقشاته للمتكلمين في هذه المسائل(٨٠).

ومن الأمثلة على ذلك قوله في الرسالة التدمرية في معرض مناقشته لمن ضلوا في إثبات وجود الخالق-جل ثناؤه-: "وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى (الوجود) لزم التشبيه، فقالوا: لفظ (الوجود) مقول بالاشتراك اللفظي؛ فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم، ومحدث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات"(٨١).

وقال في موضع آخر: "وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئة. وإذا زال الاشتباه بما يميز أحد المعنيين من إضافة، أو تركيب، أو تعريف كما إذا قيل (فيها أنهار من ماء) فههنا خص هذا الماء بالجنة؛ فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا"(٨٢).

وقال مبيناً ما ينبغي أن يفهم في باب القَدْر المشترك: "والقدر المشترك مطلق كُلّي لايختص بأحدهما دون الآخر؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحْدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم؛ فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه"(٨٣).

ويعني بهذا -أي الاشتراك الكلي- أن كل موجودين يشتركان في هذا المعنى العام وهو الوجود الذي هو ضد العدم.

وقال في موضع آخر موضحاً كثرة ما يقرر هذا المعنى: "وقد بُسط هذا في مواضع كثيرة، وبُيِّن فيها أن القَدْرَ المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا مُعَيَّناً مقيداً، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كلُّ موجودٍ متميزٌ عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله"(٨٤).

وبعد أن قرر أن عدم الفهم لهذا المعنى يوقع في التناقض، والغلط ضرب أمثلة من هذا القبيل، فقال: "ولكثرة الاشتباه في هذا

---

(٨٠) انظر درء تعارض العقل والنقل ٢٨٦/١، و١٧٩/٥، و١٨٣، ومنهاج السنة ٥٨٥/٢-٥٩٢، ومجموع الفتاوى ٢١٠/٥-٢١٢، و١٠٨/٧-١٠٩.

(٨١) التدمرية ص١٠٨.

(٨٢) التدمرية ص١١١.

(٨٣) التدمرية ص١٢٦.

(٨٤) التدمرية ص١٢٧-١٢٨، وانظر ص١٢٩.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المقام وقعت الشبهة في أن وجود الرب: هل هو عين ماهيته؟ أو زائدٌ على ماهيته؟
وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي، أو بالتواطئ، والتشكيك؟"(٨٥).

ثم بين اضطراب المتكلمين، وتناقضهم في هذه المسألة، فقال: "وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة"(٨٦).

ثم قرر بعد ذلك تحقيق القول في هذه المسألة، وبَيَّن أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج بخلاف الماهية التي في الذهن؛ فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ الوجود كلفظ الذات والماهية، والحقيقة، ونحو ذلك.

وأن هذه الألفاظ كلها متواطئة، وإذا قيل: إنها مشككة؛ لتفاضل معانيها فالمشكك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك سواء كان المعنى متفاضلاً في موارده أو متماثلاً (٨٧).

وما يقرره في لفظ الوجود يقرره -كذلك- في غيره من الأسماء العامة المتواطئة التي يسميها النحاة أسماء الأجناس؛ فهي -كما يقرر- إما أن تستعمل مطلقة عامة كما إذا قيل الموجود ينقسم إلى واجب، وممكن، وقديم، ومحدث، والعلم ينقسم إلى قديم ومحدث.

وإما أن تستعمل مقيدة خاصة معينة كما إذا قيل: وجود زيد وعمرو، وعلم زيد وعمرو.
فإذا استعملت مقيدة خاصة معينة دلت على انفراد ما يختص به المسمى دون غيره(٨٨).

ثم يضرب لذلك أمثلة؛ فيقول: "فإن قيل: عِلْمُ زيدٍ، ونزولُ زيدٍ، واستواءُ زيدٍ، ونحو ذلك — لم يَدُلَّ على ما يَشْرَكَهُ فيه غيره"(٨٩).

ثم يوضح كيفية العلم بما بين المخْلوقِيْنَ من الاشتراك، وأنه ليس من جهة دلالة اللفظ، وإنما هو من جهة القياس، والمعقول، والاعتبار؛ لأننا نعلم أن زيداً نظير عمرو، وأن علمه نظير علمه، ونزوله نظير نزوله؛ فإذا كان هذا من جهة المخلوق فذلك في

---

(٨٥) التدمرية ص١٢٨-١٢٩.
(٨٦) التدمرية ص١٢٩.
(٨٧) انظر التدمرية ص١٢٩-١٣٠.
(٨٨) انظر مجموع الفتاوى ٣٢٨/٥.
(٨٩) مجموع الفتاوى ٣٢٨/٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الخالق أولى.

ثم يصل إلى نتيجة من خلال ذلك؛ فيقرر أن علم الله، وكلامه، ونزوله، واستواءه، ووجوده، وحياته – لا يشركه فيه أحد من المخلوقين بطريق الأولى؛ إذ لا دليل على مماثلته لغيره كما دل في زيد وعمرو؛ لأنَّا هناك علمنا التماثل من جهة الاعتبار والقياس؛ لكون زيد مثل عمرو، وهنا نعلم أن الله لا مثل له، ولا كفو، ولا ند؛ فلا يجوز أن نفهم من ذلك أن سائر صفاته مثل غيره؛ فالقول في صفاته كالقول في ذاته؛ فليس كمثله شيء في ذاته، ولا في صفاته، ولا أفعاله(٩٠).

ثم يبين عِظَمَ شأن هذا المقام؛ فيقول: "فليتدبر العاقل هذا المقام الفارق؛ فإنه زل فيه خلق من أولي النظر الخائضين في الحقائق حتى ظنوا أن هذه المعاني العامة المطلقة الكلية تكون موجودة في الخارج كذلك، وظنوا أنَّا إذا قلنا: إن الله –عز وجل– موجود حي عليم، والعبد موجود حي عليم — أنه يلزم موجود في الخارج يشترك فيه الرب والعبد، وأن يكون ذلك الموجود بعينه في العبد والرب، بل وفي كل موجود"(٩١).

وله في هذا الباب تقريرات كثيرة في مواضع شتى من آثاره(٩٢).

والكلام في هذا وضرب الأمثلة عليه يطول، وإنما المقصود مما مضى إثبات الأثر، والحضور القوي لموضوع المشترك اللفظي في كتب العقائد، وأن ذلك مما يدل على العلاقة بين علمي العقيدة وفقه اللغة من خلال هذا الموضوع الذي صار مشتركاً بينهما.

---

(٩٠) انظر المرجع السابق ٥/٣٢٩.

(٩١) المرجع السابق ٥/٣٣٠-٣٣١.

(٩٢) انظر مجموع الفتاوى ٥/٢٠٠-٢٠٢، و٢٠٤، و٢٠٦، و٩/٢٩٥-٢٩٦، ودرء تعارض العقل والنقل ٥/٨٢-٨٣، والجواب الصحيح ٤/٣٠٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المبحث الثاني: اشتراكهما في موضوع المترادف

ويسمى: الترادف، ويسمى: المرادف –أيضاً– وهو من الموضوعات التي تُبْحَث في فقه اللغة من ناحية مفهومه، والخلاف فيه، وذكر الأمثلة عليه، وأسباب وقوعه، ونحو ذلك.

ويرد –أيضاً– في كتب العقائد خصوصاً عند الكلام على أسماء الله وصفاته، وأسماء اليوم الآخر، وأسماء الرسول –ﷺ–.

ومن خلال المطالبين التاليين سيلقى الضوء على الترادف، وروده في كتب العقائد؛ كي يتضح مدى العلاقة بين علمي العقيدة وفقه اللغة من خلال ذلك الموضوع.

المطلب الأول: مفهوم المترادف والخلاف فيه

المسألة الأولى: تعريفه

أصل المترادف الوضعي كلمة (ردف) وهي تدور حول معنى إتباع شيء لشيء، والترادف هو التتابع(٩٣).

وأما في الاصطلاح: فَيُعَرَّف الترادف بتعريفات عدة تدور حول معاني متقاربة؛ إذ الاختلاف بينها خلاف تنوع؛ فهو يدور حول ألفاظ مفردة تدل على معنى واحد باعتبار واحد، أو هو الأسماء الكثيرة لمسمى واحد(٩٤).

ويمكن أن يؤخذ من ذلك تعريف مختصر، فيقال: إن المترادف هو: ما اتحد معناه، واختلف لفظه.

مثال ذلك: الأسد، والهزبر، والضرغام، والليث، ونحوها من الأسماء التي تدل على مسمى واحد(٩٥).

المسألة الثانية: الخلاف في المترادف

اخْتُلِفَ في وقوع المترادف في اللغة؛ فذهب إلى القول بوقوعه كثير ممن ألف فيه.

ورأوا أن الألفاظ –وإن اختلفت معانيها– ترجع إلى معنى واحد، فالسيف، والعضب، والمهند كلها ترجع إلى معنى واحد.

وذكروا أن للترادف فوائد كالمراوحة في الأسلوب، وطرد الملل، والتوسع في طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة، وكثرة الوسائل إلى الإخبار عما في النفس؛ فقد يحتاج المتكلم أن يعبر عما في نفسه؛ فيلاءم قوم أو مقام ألفاظ، ويلاءم مقام وقوم آخرون ألفاظ أخرى، وهكذا.

---

(٩٣) انظر معجم مقاييس اللغة ٥٠٣/٢.

(٩٤) انظر التعريفات ص٥٩، و١٩٩، و٢٠٨، والمزهر ٤٠٢/١.

(٩٥) انظر فقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص١٨٦–١٨٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وكل ذلك مما يمد المتكلم والكاتب بالسعة، والتفنن(٩٦).

قال أبو هلال العسكري -رحمه الله- متحدثاً عما ينبغي للكاتب: "وينبغي أن يكثر الألفاظ عنده؛ فإن احتاج إلى إعادة المعاني أعاد ما يعيده منها بغير اللفظ الذي ابتدأه، مثل قول معاوية -رضي الله عنه-: (من لم يكن من بني عبدالمطلب جواداً فهو دَخيل، ومن لم يكن من بني الزبير شجاعاً فهو لَزِيق، ومن لم يكن من ولد المغيرة تيَّاهاً فهو سَنيد).

فقال: (دخيل)، ثم قال: (لزيق)، ثم قال: (سنيد).

والمعنى واحد، والكلام على ما تراه أحسن، ولو قال: لزيق، ثم أعاده لسمج"(٩٧).

وممن قال بوقوع المترادف، وألف فيه ابن خالويه، حيث ألف كتاباً في أسماء الأسد، وكتاباً في أسماء الجنة.

ومنهم الفيرزوبادي، حيث ألف كتاباً سماه (الروض المسلوف يما له اسمان إلى ألوف)(٩٨).

وألف كتاباً سماه (ترقيق الأسل لتصفيق العسل).

ومن أسماء العسل التي ذكرها: الضَّرب، والضَّرَبة، والضَّريب، والشَّوب، والذَّوب، والحميت، والجلس، والشَّهد، والشُّهد، والماذي(٩٩).

ومما احتج به المجيزون على وقوع الترادف قولهم: لو كان لكل لفظ معنى غير معنى الآخر لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته.

---

(٩٦) انظر الصاحبي ص٥٩-٦١، والمزهر ١/٤٠٦-٤٠٧.

(٩٧) كتاب الصناعتين ص١٥٨، ولا يعني ذلك أن أبا هلال العسكري يرى الترادف في اللغة، وإنما يريد أن يبين ما يحسن أن يكون عليه الكاتب من ثروة لغوية؛ كي تُمده بالألفاظ التي تعينه على إبراز معانيه بأحسن ما يكون، وإلا فهو معدود ممن ينكرون الترادف، ويدل على ذلك عنوان كتابه (الفروق اللغوية) وقد صَدَّرَه بباب أوضح فيه أن "كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة" انظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٠.

وقد ذكر في ذلك الكتاب ألفاظاً كثيرة يعدها القائلون بالمترادف داخلة فيه، ويرى أبو هلال أن بينها فروقاً، وأن كل لفظ يتميز بما يخصه، وإن كان قريباً من المعاني التي تدور في فلك واحد كالجود، والكرم، والسخاء، ونحوها.

(٩٨) انظر المزهر ١/٤٠٧.

(٩٩) انظر ترقيق الأسل لتصفيق العسل، للفيروزبادي تحقيق مُحَمَّد الشنطي، دار الغرب الإسلامي، وانظر في مزيد أمثلة للمترادف إلى كتاب الألفاظ لابن السكيت، والمزهر ١/٤٠٧-٤١٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

قالوا: ألا ترى أنا نقول في (لا ريب فيه) (لا شك فيه): فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ؛ فلما عبّر عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد.

وقالوا: إنه يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد؛ تأكيداً، ومبالغةً، كالنأي والبعد، والكذب والمين(١٠٠).

فهذه خلاصة أقوال من قالوا بوقوع المترادف.

وذهب آخرون إلى إنكار المترادف في العربية، كالتاج السبكي؛ حيث زعم أن كل ما يظن أنه من المترادف فهو من المتباينات التي تتباين في الصفات.

وضرب لذلك أمثلة على ذلك، ومنها: الإنسان والبشر؛ فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يُؤْنِس.

والثاني -يعني البشر- باعتبار أنه بادي البشرة.

وكذا الخندريس: العقار(١٠١)؛ فإن الأول؛ باعتبار العتق، والثاني باعتبار عقر الدن؛ لشدتِّها(١٠٢).

وتكلف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب -كما يقول السيوطي- (١٠٣).

وممن قال بإنكار المترادف ابن فارس، قال -رحمه الله-: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف، والمهند، والحسام.

والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"(١٠٤).

ثم ذكر الخلاف في ذلك؛ فقال: "وقد خالف في ذلك قوم فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: (سيف، وعضب، وحسام).

وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غيرُ معنى الآخر، قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى، وذهب، وانطلق، وقعد، وجلس، ورقد، ونام، وهجع.

---

(١٠٠) انظر الصاحبي ص٥٩.

(١٠١) الخندريس والعقار: من أسماء الخمر، انظر المزهر ٤٠٣/١.

(١٠٢) انظر المزهر ٤٠٣/١.

(١٠٣) انظر المزهر ٤٠٣/١.

(١٠٤) الصاحبي ص٥٩.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

قالوا: ففي (قعد) معنى ليس في (جلس) وكذا القول فيما سواه.

وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب"[١٠٥].

ثم ذكر احتجاج المجيزين له، ثم ذكر ما يرجحه من ذلك، فقال: "ونحن نقول: إن في قعد معنىً ليس في جلس، ألا ترى أنا نقول (قام ثم قعد) و(أخذه المقيم والمقْعِدُ) و(قعدت المرأة عن الحيض) ونقول لناس من الخوارج (قَعَدٌ) ثم نقول: (كان مضطجعاً فجلس) فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس؛ لأن (الجَلْسَ: المرتفع) فالجلوس ارتفاع عما هو دونه، وعلى هذا يجري الباب كله.

وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء – فإنا نقول: إنما عبر عنه من طريق المشاكلة، ولسنا نقول إن اللفظتين مختلفتان، فيلزمنا ما قالوه، وإنما نقول: إن في كل واحدة منهما معنىً ليس في الأخرى"[١٠٦].

فهذه خلاصة ما وقع في المترادف من الخلاف؛ فمن جعل ألفاظه مترادفة نظر إلى اتحاد دلالتها على الذات، ومن منع ذلك نظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى؛ فهي تشبه المترادفة في الذات، والمتباينة في الصفات[١٠٧].

وهناك موقف وسط حيال الخلاف في الترادف، ويمثله بعض العلماء.

يقول الدكتور هادي الشجيري في الجمع بين الأقوال بشأن الترادف: "والمتأمل فيما سطَّره المؤلفون في كلا الاتجاهين –وإن كنا لا نعدم من توسَّط فيهما– يجد أن كلاً منهما قد غالى في اتجاهه؛ فمن أثبته فقد غالى في إثباته، وتوسع في تكثير مفرداته، حتى أغفل كثيراً من الفروق اللغوية من الألفاظ التي عدها مترادفة.

ومن أنكره فقد غالى في إنكاره حتى تَلَمَّس فروقاً دقيقة لا تخطر على بال علماء اللغة فضلاً عن متكلميها"[١٠٨].

ثم أشاد بموقف ابن تيمية من المترادف فقال: "وقد وقف ابن تيمية موقفاً موفَّقاً من هذه الظاهرة، وفصَّل القول؛ لأن إطلاق القول بالإثبات مع الإسراف في جمع المفردات، وإغفال الفروق، أو النفي مع المغالاة في تلمس الفروق– زللٌ بَيِّنٌ"[١٠٩].

---

(١٠٥) المرجع السابق ص٥٩.

(١٠٦) الصاحبي ص٦٠.

(١٠٧) انظر المزهر ١/٤٠٥، والتدمرية لابن تيمية ص١٠٢، وسيأتي أمثلة توضع هذا المعنى أكثر.

(١٠٨) الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٦٠.

(١٠٩) المرجع السابق ص٢٦٠.

ثم أوضح أن ابن تيمية من المثبتين لوقوع الترادف في اللغة، ولكنه في إثباته له بدا متحفظاً، فقد قال[١١٠]: "الترادف في اللغة قليل"[١١١].

وقال –أيضاً–: "كما أن اللفظ يَتَّحِدُ معناه فقد يتعدد ويتحد معناه كالألفاظ المترادفة، وإن كان من الناس من ينكر الترادف المحض"[١١٢].

المطلب الثاني: طروء المترادف وشيوعه في كتب العقيدة

ما قيل عن طروء المشترك على علم العقيدة يقال مثله –في الجملة– عن طروء المترادف؛ إذ كان موضوعاً لغوياً بحتاً، ولم يكن له ذلك الذكر في كتب العقائد.

وسبب طروئه على وجه التحديد ما أحدثه المتكلمون من نفي صفات الله –عز وجل–.

فصفات الله –جل ثناؤه– جاءت في القرآن الكريم، والسنة النبوية.

وكلُّ اسم من أسماء الله يتضمن صفة من صفاته.

وقد كان السلف الصالح من الصحابة ومن أتى بعدهم يثبتون هذه الصفات، ولا يسألون عن كنهها، ولا يتعرضون لكيفيتها[١١٣].

واستمر الحال على تلك الصحابة حتى أواخر عصر التابعين؛ حيث ظهرت مقالة التعطيل، وكان أول من تكلم بها الجعد بن درهم المقتول سنة ١١٩هـ، ثم أخذها عنه الجهم بن صفوان المقتول سنة ١٢٨هـ فأخذ تلك المقالة ونشرها.

وفي حدود المائة الثالثة انتشرت مقالة الجهمية، فتلقفها رؤوس الاعتزال فنشروها، وشاع القول بها.

والكلام في هذه البدعة، وأسبابها، وآثارها يطول.

والمقصود ههنا، أن من أسباب نفيهم للصفات دعواهم أن إثباتها يستلزم التشبيه والحدوث، ويؤدي إلى تعدد القدماء، وذلك شرك –بزعمهم–.

---

(١١٠) القائل ابن تيمية. انظر المرجع السابق ص٢٦٠.

(١١١) مجموع الفتاوى ٢٤١/١٣.

(١١٢) مجموع الفتاوى ٤٢٣/٢٠، وانظر إلى تفصيل رأيه في الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٦٠–٢٦٤.

(١١٣) انظر الملل والنحل للشهرستاني ٧٩/١، والتدمرية ص٨٩–١٠٠، وفتح رب البرية ص٦٤–٦٥، والمعتزلة وأصولهم الخمسة د. عواد المعتق ص٨٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وزعم من أثبت الأسماء منهم -كالمعتزلة- أنها أسماء محضة، ولا تدل على معانٍ(١١٤).

وقد اشتد نكير السلف على تلك البدعة، فضللوا أهلها، وألفوا الكتب في الرد عليهم.

وكان من ضمن ما ردوا به على هؤلاء أن إثبات الأسماء والصفات لا يستلزم تعدد القدماء، وأن الأسماء الحسنى تتضمن معانيَ تدل على صفات الله -عز وجل- وليست أعلاماً محضة -كما يزعم المعتزلة-.

وكان من أدلتهم في ذلك استعمال مصطلح المترادف؛ حيث أوضحوا أن أسماء الله مترادفة باعتبار دلالتها على الذات؛ فهي كلها تدل على ذات واحد، ومسمى واحد.

وهي متباينة باعتبار ما تحتها من المعاني، وهذا ما سيتضح في غضون هذا المطلب.

ومن هنا صار المترادف مصطلحاً يرد كثيراً في كتب العقائد خصوصاً في باب الأسماء والصفات مقروناً بالتباين والتكافؤ.

ويرد -كذلك- في أسماء القرآن، وأسماء النبي مُحَمَّد -ﷺ-.

ومن أكثر العلماء تطرقاً لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-.

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في الرسالة التدمرية في معرض كلام له عن أسماء الله وصفاته، وكونها متنوعة في معانيها، متفقة في دلالتها على ذات الله -تعالى-.

قال -رحمه الله-: "والله -سبحانه وتعالى- أخبرنا أنه عليم، قدير، سميع، بصير، غفور، رحيم إلى غير ذلك من أسماء الله وصفاته؛ فنحن نفهم معنى ذلك، ونميز بين العلم والقدرة وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذلك مع تنوع معانيها؛ فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات"(١١٥).

ثم يتابع الكلام في هذا السياق، ويضرب مثلاً بأسماء النبي -ﷺ- والقرآن مما هو داخل في قبيل المترادف؛ فيقول: "وكذلك أسماء النبي -ﷺ- مثل: مُحَمَّد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب.

وكذلك أسماء القرآن، مثل: القرآن، والفرقان، والهدى، والنور، والتنزيل، والشفاء، وغير ذلك"(١١٦).

ثم يعلق على ذلك، فيقول: "ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها؛ هل هي من قبيل المتباينة؛ لتعدد الصفات كما إذا قيل:

---

(١١٤) انظر الملل والنحل ص٥١/١.

(١١٥) التدمرية ص١٠٠-١٠١.

(١١٦) المرجع السابق ص١٠١-١٠٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

السيف، والصارم، والمهند، وقصد بالصارم معنى الصرم، وفي المهند نسبة إلى الهند؟"[١١٧].

ثم يجيب عن هذا التساؤل بما يراه صواباً؛ فيقرر قائلاً: "والتحقيق أنها مترادفة في الذات، متباينة في الصفات"[١١٨].

ويقرر هذا المعنى -أيضاً- في موضع آخر في معرض كلام له عن مسألة القدر المشترك؛ فيقول: "قد يكون اللفظان متفقين في الدلالة على معنى، ويمتاز أحدهما بزيادة كما إذا قيل في السيف: إنه سيف، وصارم، ومهند؛ فلفظ السيف يدل عليه مجرداً، ولفظ الصارم -في الأصل- يدل على صفة الصرم عليه، والمهند يدل النسبة إلى الهند، وإن كان يعرف الاستعمال[١١٩] من نقل الوصفية إلى الاسمية؛ فصار هذا اللفظ يطلق على ذاته مع قطع النظر عن هذه الإضافة، لكن مع مراعاة هذه الإضافة"[١٢٠].

ثم يذكر خلاف الناس في ذلك؛ فيقول: "منهم من يقول: هذه الأسماء ليست مترادفة؛ لاختصاص بعضها بمزيد معنى.

ومن الناس من جعلها مترادفة باعتبار اتحادها في الدلالة مع الذات.

وأولئك يقولون: هي من المتباينة كلفظ الرجل والأسد؛ فقال لهم هؤلاء: ليست كالمتباينة"[١٢١].

ثم يذكر ما يراه صوباً في هذه المسألة؛ فيقول مقرراً: "والإنصاف أنها متفقة في الدلالة على الذات، متنوعة في الدلالة على الصفات؛ فهي قسم آخر قد يسمى المتكافئة.

وأسماء الله الحسنى، وأسماء رسولِه، وكتابِه من هذا النوع"[١٢٢].

ثم يعلل لذلك بقوله: "فإنك إذا قلت: إن الله عزيز، حكيم، غفور، رحيم، عليم قدير - فكلها دالة على الموصوف بهذه الصفات -سبحانه وتعالى- لا اسم يدل على صفة تخصه؛ فهذا يدل على الرحمة، وهذا يدل على العلم، وهذا يدل على القدرة"[١٢٣].

---

(١١٧) المرجع السابق ص١٠٢.

(١١٨) التدمرية ص١٠٢.

(١١٩) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (وإن كان يعرف في الاستعمال نقل الوصفية...).

(١٢٠) مجموع الفتاوى ٢٠/٤٢٣-٤٢٤.

(١٢١) مجموع الفتاوى ٢٠/٤٢٤

(١٢٢) مجموع الفتاوى ٢٠/٤٢٤.

(١٢٣) مجموع الفتاوى ٢٠/٤٢٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وهذا ما يقرره ابن تيمية في مواضع عدة من مؤلفاته(١٢٤).

وممن يتطرق لموضوع الترادف -أيضاً- في مباحث العقيدة -أيضاً- العلامة ابن القيم، يقول -رحمه الله- في كتابه (بدائع الفوائد) في مبحث في أسماء الله وصفاته: "الرابع: أن أسماء الله الحسنى هي أعلام، وأوصاف، والوصف بها لا ينافي العَلَمِيَّة؛ فإنها تنافي عَلَمِيَّتهم المختصة(١٢٥) بخلاف أوصافه -تعالى-"(١٢٦).

وقال في الوجه السادس موضحاً ما قرره في الوجه الرابع: "السادس: أن أسماءه الحسنى لها اعتباران؛ اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات؛ فهي بالاعتبار الأول مترادفة، وبالاعتبار الثاني متباينة"(١٢٧).

ويقرر نحواً من هذا الشيخ مُحَمَّد بن عثيمين -رحمه الله- في مواضع شتى من كتبه، ومن ذلك ما جاء في معرض كلام له حول قواعد في أسماء الله -تعالى- حيث يقول في القاعدة الثانية: "أسماء الله -تعالى- أعلام وأوصاف؛ أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني.

وهي بالاعتبار الأول مترادفة؛ لدلالتها على مسمى واحد وهو الله -عز وجل-.

وبالاعتبار الثاني متباينة؛ لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص"(١٢٨).

ثم يضرب أمثلة على ذلك؛ فيقول: "فالحي العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن الرحيم العزيز الحكيم - كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله -سبحانه وتعالى-.

لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا"(١٢٩).

فهذه نماذج لورود موضوع المترادف في كتب العقيدة، وتطرق العلماء له في مصنفاتهم.

ومن خلال ما مضى في هذا المبحث يتبين العلاقة بين علم العقيدة وعلم فقه اللغة من خلال موضوع المترادف وما يتعلق به من التباين والتكافؤ.

---

(١٢٤) انظر مجموع الفتاوى ٢٤١/١٣، و٢٠-٤٢٥-٤٢٧، ودرء تعارض العقل والنقل ٣٣٠/٣.

(١٢٥) يعني أن أسماء الله، وكونها أعلاماً دالة عليه تنافي عَلَمِيَّة الخلق؛ إذ قد يوصفون بشيء، ولا يصدق عليهم ذلك الوصف.

(١٢٦) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، ١٦٢/١.

(١٢٧) بدائع الفوائد ١٦٢/١.

(١٢٨) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، ص١١.

(١٢٩) القواعد المثلى ص١١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المبحث الثالث: اشتراكهما في موضوع المجاز

يعد المجاز من الموضوعات المشتركة بين عدة علوم؛ فهو يبحث عند اللغويين، والأصوليين، والمفسرين.

ويَرِدُ كثيراً عند علماء العقيدة، وأهل الكلام، خصوصاً في باب الأسماء والصفات، وباب القدر، وباب الإيمان.

والكلام في المجاز يطول، بل هو أطول الموضوعات المشتركة بين علمي العقيدة وفقه اللغة؛ لتشعب الخلاف فيه، وتمدده، وأثر ذلك على الدرس العقدي.

والمقصود ههنا بيان علاقة علم العقيدة بعلم فقه اللغة من خلال موضوع المجاز.

وقبل الكلام على تلك العلاقة، ولأجل أن تتضح صورة المجاز هذا عرض مجمل ميسر يبين مفهومه، ومعالمه العامة، ثم ينتقل الحديث إلى طروء المجاز على علم العقيدة، والخلاف فيه، وتطوره، وأثره على الدرس العقدي، وذلك من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مفهومُ المجازِ والخلاف فيه، وطروؤه على علم العقيدة

المسألة الأولى: مفهوم المجاز

ينقسم الكلام –باعتبار دلالته عند القائلين بتقسيمه– إلى حقيقة ومجاز.

فالحقيقة: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب(١٣٠).

مثل كلمة (أسد): تدل على الحيوان المعروف، وكلمة (الشمس): تدل على الكوكب المعروف، وكلمة (البحر): تدل على الماء العظيم الملح؛ وهكذا جميع ألفاظ اللغة(١٣١).

والمجاز في اللغة: هو التجوز، أي التوسع في الدلالات الحقيقية للكلام.

وقيل: إنه في الأصل مصدر ميميٌّ على زِنَةِ (مَفْعَل) بمعنى الاجتياز، والانتقال؛ من جاز المكان يَجُوزه إذا تعداه إلى غيره، سمي به اللفظ الذي جاز مكانه الأصلي، وتعداه إلى غيره(١٣٢).

وقيل: بل هو منقول من اسم المكان إلى الكلمة؛ من قولهم: جعلت كذا مجازاً لحاجتي: أي طريقاً لحاجتي؛ لأن الكلمة

---

(١٣٠) انظر بغية الإيضاح لتلخيص علوم المفتاح لعبدالمتعال الصعيدي ٣/٨٤.

(١٣١) انظر المرجع السابق ٣/٨٤–٨٧، وفقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص٢٧١.

(١٣٢) انظر أسرار البلاغة لعبدالقاهر الجرجاني ص٣٩٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

جُعلت طريقاً لفهم معناها الذي نقلت إليه؛ فلم يُعْتبر فيها كونُها جائزةً، ولا مَجُوزاً بها، بل كونها محلاً للجواز.

وذلك كقولهم جَعَل فلان ذلك الأمرَ مجازاً إلى حاجته، أي اتخذه وسيلة ومسلكاً[١٣٣].

والحاصل أن اسم المجاز: هو الذي يجاز فيه كالمطاف، والمزار، وأشباههما، يقال: المجاز للمكان الذي يسار فيه .

وحقيقته الانتقال من محل إلى محل[١٣٤].

وفي الاصطلاح: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في الأصل؛ لعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

فقوله: (في غير ما وضع له): أي المعنى الوضعي للَّفظ، ويسمى الحقيقي أو الأصلي الذي ذكرته معاجم اللغة، كوضع كلمة الأسد للحيوان المعروف الكاسر، وكذلك القمر.

وقوله: (لِعِلاقة): العلاقة هي الرابط بين المعنى الأصلي للفظ، والمعنى المجازي، كالشجاعة في قولك: رأيت أسداً يَكِرُّ بسيفه.

فالأسد هنا لا يقصد به الحيوان؛ وإنما يقصد به الرجل الشجاع؛ فقد انتقل من معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي، والعلاقة هي الشجاعة.

وقوله: (القرينة)؛ هي التي تمنع الذهن من أن ينصرف إلى المعنى الوضعي الأصلي للفظ، مثل قولك (يكر بسيفه) في قولك: (رأيت أسداً يكر بسيفه) لأن الأسد لا يكر بالسيف؛ فَعُلم أن المقصود باللفظ مجازه لا حقيقته؛ لأن الأسد لا يحمل السيف.

وكذلك قولك في الرجل الكريم: جاء البحر[١٣٥].

---

(١٣٣) انظر الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ٨٧١/٣، وبغية الإيضاح ٨٩/٣-٩٠.

(١٣٤) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع، أ.د. عبدالمحسن بن عبدالعزيز العسكر، ص ٤٧-٤٨.

(١٣٥) انظر في تفصيل الحديث عن المجاز إلى: أسرار البلاغة لعبد القادر الجرجاني، تحقيق الشيخ محمود شاكر، ص٣٥٠-٤٢٤، وبغية الإيضاح لتخليص المفتاح لعبدالمتعال الصعيدي ص٨٤ -١٧١، ومعجم البلاغة د. بدوي طبانة ص١٤٥-١٤٩، وعلوم البلاغة، تأليف أحمد مصطفى المراغي، ص٢٤٦-٢٩٨، وفقه اللغة، د. علي عبدالواحد وافي ص١٧٢-١٧٨، والبلاغة، فنونها وأفنانها علم البيان والبديع د. فضل حسن عباس ١٢٧-٢٧٠، وفقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه ص٢٧١-٢٧٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المسألة الثانية: طروء المجاز على علم العقيدة

المجاز من الموضوعات المشتركة بين أنواع من العلوم، وإن كان أكثر العلماء تناولاً للمجاز هم الأصوليين والبلاغيين واللغويين؛ باعتباره طريقاً من طرق التعبير عن المعاني، وكونِه أسلوباً مهماً من أساليب الخطاب.

وإن كان الأصوليون يُعنون به من جهة دلالة اللفظ على المعنى، ومراتب ذلك نصاً أو ظاهراً، أو مؤولاً في بيان الحكم الشرعي؛ فهو -إذاً- عندهم علميٌّ تشريعيٌّ بحتٌ، ولا يعنيهم جمال العبارة، وإن كانوا قد درسوا مسائل المجاز بتوسع أكثر من البلاغيين(١٣٦).

أما البلاغيون فَيُعنون بالجانب الأدبي الجمالي من المجاز.

أما علماء اللغة عموماً فهم أول من اكتشف المجاز؛ فاللغويون الأوائل اكتشفوه كما اكتشفوا غيره، فصارت مصنفاتهم حافلة به؛ فهو قديم قدم التأليف اللغوي(١٣٧).

والباحثون في علم فقه اللغة يتطرقون للمجاز كثيراً، ومن نواحٍ شتى، ويرون أن له أثراً جليلاً في اتساع العربية، ونموِّها، وقدرتها على التعبير عن المعقولات المحضة، ومعنويات الأمور.

ويرون أن كثيراً من الألفاظ العربية الدالة على المعاني الكلية منقولة في الأصل من الأمور الحسية عن طريق المجاز، ثم شاع استعمالها في معانيها الجديدة حتى أصبح إطلاقها عليها من قبيل الحقيقة اللغوية(١٣٨).

ويرون أنه بفضل المجاز والنقل اتسعت اللغة العربية للعلوم والفنون على اختلاف أنواعها، وللحضارة على كثرة مظاهرها؛ فنهضت بالعلوم الشرعية، واللغوية، والطبيعية، والرياضية، وعلوم النفس، والاجتماع، وصارت لسان الفلسفة، والسياسة، والقصص، والصناعة، ومختلف ضروب المعاملات؛ فلم تقف -كما يرون- وقفة المتعثر الحائر أمام أي مظهر من مظاهر العلم، أو الحضارة.

بل خاضت في مختلف مناحي القول، وقويت على التعبير في شتى مظاهر التفكير(١٣٩).

---

(١٣٦) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع ص١٠-١١، ٤٣-٤٤.

(١٣٧) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع ص١٠-١١، و٤٤-٤٥.

(١٣٨) انظر فقه اللغة د. علي وافي ص١٧٥.

(١٣٩) انظر المرجع السابق ص١٧٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

أما طروء المجاز على علم العقيدة فكان حين ذَرَّ قرن البدعة في الأمة، وشاع علم الكلام، وما يستتبعه من الجدل، والأهواء، والسعي في تحريف نصوص الكتاب والسنة التي تعارض ما يسميه المتكلمون بالقواطع العقلية؛ فزعموا أن نصوص الوحيين لا تفيد إلا الظن، وأن العقل هو الحاكم عليها

وكان من أعظم ما تذرعوا به المجاز؛ حيث اتخذوه -بأساليبه المختلفة- سلاحاً للتأويل الباطل، ولا سيما فرقة الجهمية المعطلة لأسماء الله وصفاته؛ بزعم أنها مجاز، ثم من اتَّبع الجهمية على القول بنفي الصفات.

وحين وقع ذلك هب علماء السنة للرد عليهم، وبيان بطلان تمسكهم في المجاز؛ إذ رأوا أن المجاز لا يُسوّغ لهم التعطيل، ولا صَرْفَ النصوص عن ظواهرها، ورأوا أن الوقوف أمام تلك الدعوى من أعظم ما يجب عليهم؛ لأنه يتعلق بذات الرب -جل ثناؤه- وذلك فيما يجب ويجوز له، ويمتنع عليه.

وقام فريق آخر من أهل السنة بإنكار المجاز من أصله؛ إسقاطاً لدعوى المبطلين، وسداً لذريعة المتكلمين؛ فصار سوق الكلام على المجاز في كتب العقائد رائجاً، وأصبح في علم العقيدة حاضراً، واستمر الخلاف فيه بين القدماء والمحْدَثين.

بل زادت حدَّته، وصار العلماء المنكرون له يشددون النكير على القول به، وذلك لما اتخذه أهل التعطيل وسيلة لباطلهم(١٤٠).

وإلا لو كان الأمر مجرد اصطلاح لغوي لهان الأمر.

وهكذا يتبين من خلال هذا المطلب مفهوم المجاز، وطروؤه على علم العقيدة.

وسيأتي ذلك مفصلاً على نحو يتبين من خلاله مدى العلاقة بين علمي: العقيدة، وفقه اللغة، وذلك في المسألة التالية والمطلب الثاني.

---

(١٤٠) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع ص١٠-١١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المسألة الثالثة: الخلاف في أصل وقوع المجاز

اختلف العلماء في أصل وقوع المجاز وثبوته في اللغة والقرآن، على ثلاثة أقوال:

أولاً: أن المجاز واقع في اللغة والقرآن: وهذا مذهب جماهير العلماء، والمفسرين، والأصوليين، واللغويين، والبلاغيين، وغيرهم(١٤١).

بل حكى الإجماع على ذلك ابن جزي الكلبي، قال -رحمه الله-:"أجمع أهل اللسان وأهل الأصول على وقوع المجاز في القرآن؛ لأن القرآن نزل بلسانِ العربِ، وعادةُ فصحاءِ العربِ استعمالُ المجازِ، ولا وجه لمنعه؛ لأن الواقع منه في القرآن أكثر من أن يحصى"(١٤٢).

وحكى الإجماع -أيضاً- يحيى بن حمزة العلوي، قال -رحمه الله-: "أجمع أهل التحقيق من علماء الدين والنُّظار من الأصوليين، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله، وكلام رسوله-ﷺ- في كلا نوعيه: المفرد والمركب.

ويحكى الخلافُ عن أبي بكر داود الأصبهاني"(١٤٣).

ودعوى الإجماع في ذلك توسع؛ لوجود المخالف المعتبر.

والكلام في المثبتين وقوعه يطول، وهو أشهر من أن يُعَرَّف، وإنما الحاجة ماسة إلى تفصيل القول في مذهب المنكرين(١٤٤).

ثانياً: إنكار وقوعه في القرآن دون اللغة: والقائلون بهذا القول أكثر من القائلين بإنكاره مطلقاً.

وهؤلاء منتسبون إلى مذاهب مختلفة.

وأشهر من عرف بهذا: أبو الحسن الجزري، وأبو عبدالله بن حامد، ومُحَمَّد بن خويز منداد، وغيره من المالكية.

ومنعه -كذلك- داود الظاهري، وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي(١٤٥).

ثالثاً: إنكار وقوعه مطلقاً: وأول من عرف بذلك الفقيه الشافعي المشهور بـ: الأستاذ، والمكنى بأبي إسحاق: إبراهيم بن مُحَمَّد الاسفراييني المتوفى سنة ٤١٨هـ.

---

(١٤١) انظر فقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياه ص٢٧٤-٢٧٥.

(١٤٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي، ١٨/١.

(١٤٣) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، ٨٣/١.

(١٤٤) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٦.

(١٤٥) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦١/٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وقد تناقل أكثر المؤلفين في علم الأصول ذلك الرأي عنه ؛ فصار اسْمَ عَلَمٍ على إنكار المجاز.

ولكنَّ هؤلاء المؤلفين لم ينقلوا عنه حججه التي اعتمد عليها في إنكاره للمجاز(١٤٦).

وأما أشهر من عرف عنه إنكار المجاز في اللغة بتفصيل فشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

يقول الدكتور هادي الشجيري -حفظه الله-: "وأشهر من عرف عنه إنكار المجاز في اللغة ابن تيمية، وهو إنكار معضود بالأدلة القوية، والبراهين الجلية، ثم سار على خطاه تلميذه ابن القيم"(١٤٧).

وفيهما يقول الدكتور مهدي السامرائي: "ويمكن أن نجعل في عداد هذه المدرسة -مدرسة الحقيقة- شخصيتين كبيرتين أنكرتا وقوع المجاز في اللغة، وقدمتا من الأدلة الوجيهة ما يثبت لهما سعة الاطلاع والنظر العميق.

أما الشخصية الأولى فهي شخصية الإمام ابن تيمية الذي عاش بين سنتي ٦١٦-٧٨٢.

وأما الشخصية الثانية فشخصية ابن قيم الجوزية الذي عاش بين سنتي ٦٩١-٧٥١ هجرية"(١٤٨).

فهذه خلاصة الأقوال في أصل وقوع المجاز.

المطلب الثاني: تطور الخلاف في المجاز، وأثره على الدرس العقدي

كان الخلاف في المجاز مشهوراً معروفاً، وكان القول السائد الرائج فيه هو القول بوقوعه.

بل ربما كانت الرزاية بإنكاره أقرب من مناقشة الأقوال فيه، حتى إن السيوطي يرى أن منكر المجاز في اللغة جاحدٌ للضرورة، منكر لمحاسن اللغة(١٤٩).

ويرى الشوكاني أن إنكار المجاز مباهتة لا تستحق المجاوبة(١٥٠).

وقد يكون سبب ذلك أن القائلين بإنكاره -كما مر- لم يفصلوا الكلام في ذلك تفصيلاً يقارع حجج من قالوا بوقوعه، ولم

---

(١٤٦) انظر المنخول من تعليقات الأصول، للغزالي، ص٧٥، والإحكام في أصول الأحكام لعلي بن مُحَمَّد الآمدي، ٤٠/١، وإرشاد الفحول للشوكاني ص٢٣، والدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص١٩٧.

(١٤٧) الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٧.

(١٤٨) المجاز في البلاغة العربية د. مهدي صالح السامرائي، دار الدعوة، سورية، ط٢، ١٩٧٤م، ص١٥١، وانظر الدراسات اللغوية والنحوية ص ١٩٧.

(١٤٩) انظر المزهر ٣٦٤/١.

(١٥٠) انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص١١٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ينقل عن أكثرهم إلا القول بإنكاره دون تفصيل أو مناقشة.

ولما تبنى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم القول بإنكار المجاز، وفَصَّلا الكلام في ذلك، وقارعا القائلين بوقوعه – اشتد أوارُ الخلاف فيه، وانتقل من كونه موضوعاً لغوياً بحتاً إلى صيرورته –مع ذلك– مسألة عقدية تُنَاقَشُ في كتب العقائد، وترتب على ذلك أن يكون للمجاز جانبان: جانب لغوي، وعقدي(١٥١).

والكلام على إنكار ابن تيمية وابن القيم للمجاز هو قطب رحى الدارسين والباحثين من بعدهما في هذا المجال؛ حيث فتح بحثهما في المجاز آفاقاً كبيرة، وأعطى ثراءً لم يكن لذلك الموضوع من قبل.

والحقيقة أن الكلام في إنكار هذين الإمامين للمجاز يطول.

بل الخلاف في ذلك الإنكار واقع؛ إذ يرى بعض الباحثين أنهما قائلان بالمجاز، أو أن لهما رأيين فيه؛ أحدهما: مشهور وهو الإنكار، والآخر: غير مشهور وهو الإقرار –كما يرى ذلك الدكتور عبدالعظيم المطعني–(١٥٢).

يقول الدكتور المطعني في نهاية بحثه عن المجاز عن ابن تيمية، وإيراده أقوالاً له في وقوع المجاز، وأقوالاً أخرى تنكره: "فلم يبق إلا التسليم بأن للإمام ابن تيمية مذهبين للمجاز، هما: مذهب جدلي نظري أنكر فيه المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم.

وقد دعاه إلى ذلك فوضى التأويل في عصره، وقبل عصره؛ عملاً بالأصل المعروف لدى علماء أصول الفقه، وهو سد الذرائع.

ومذهب عملي سلوكي طَبَّقَه على آيات الذكر الحكيم كما تقدم"(١٥٣).

ثم عقب على ذلك التقرير بقوله: "ولا عجب، ولا تناقض من موقفه من المجاز عند التحقيق؛ فهو إمام جليل واسع المعرفة، ومناضل قدير، وفقيه مُبرِّز، ومجتهد واعٍ.

ومن كانت هذه صفاته فله أن يتغير اجتهاده كسابقية من الأئمة الفقهاء الأعلام"(١٥٤).

ثم ختم ذلك التقرير بقوله: "والمجاز –عموماً– ليس ركناً من أركان الإسلام؛ فيكفَّر منكره، أو عبادةً مبتدعة فيفسَّق مثبته.

---

(١٥١) وهذا هو المقصود من الدراسة في هذا البحث، ألا وهي تبيان العلاقة بين علم العقيدة، وعلم فقه اللغة. والخلافُ في المجاز، وتطورُهُ، وما ترتب على ذلك – هو مما يدخل في هذا القبيل.

(١٥٢) انظر المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار، د. عبدالعظيم المطعني، ص٤٨.

(١٥٣) المرجع السابق ص٢٢.

(١٥٤) المرجع السابق ص٢٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وإنما هو فن من فنون القول التي زخرت بها العربية التي نزل بها القرآن، وكادت الأمة تجتمع على اشتمال القرآن عليه لولا أولئك النفر القليلون الذين أنكروه بناءً على شبهات لاحت لهم، وقد أزال تلك الشبهات مجوزو المجاز بوعي واقتدار"[١٥٥].

وذكر نحواً من ذلك في الفصل الثاني الذي عقده لبيان موقف ابن القيم من المجاز، حيث ذكر في أول ذلك الفصل أن "موقف ابن قيم الجوزية من المجاز مثل موقف شيخه الإمام ابن تيمية، وأن التشابه بين موقفيهما يكاد يبلغ حد المماثلة من كل الوجوه"[١٥٦].

ثم قال: "فقد أنكر الإمام ابن القيم المجاز بشدة في كتابه (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة) وحشد فيه أكثر من خمسين وجهاً لإنكار المجاز كما أنكره شيخه الإمام ابن تيمية في كتابه (الإيمان) وبذل جهداً نظرياً بالغ المدى في إنكاره، كما كتب[١٥٧] فصلاً ضافياً في قسم أصول الفقه ردد فيه ما قاله في كتابه (الإيمان)" [١٥٨].

ثم ذكر قول الشيخين بالمجاز، فقال: "والإمام الشيخ[١٥٩] أقر بالمجاز تأويلاً وتصريحاً في مواضع من كتبه الأخرى –كما تقدم–.

وكذلك الإمام التلميذ أقر بالمجاز تأويلاً وتصريحاً في مواضع مختلفة من مؤلفاته الأخرى.

ومعنى هذا أن لابن القيم مذهبين في المجاز؛ مذهباً متعارفاً عليه مشهوراً، وهو الإنكار، ومذهباً غير مشهور وهو الإقرار"[١٦٠].

ثم ذكر أدلة على ذلك، وأقوالاً له في المجاز العقلي، والمجاز المرسل، والمجاز اللغوي الاستعاري، وصوراً من ذلك القبيل.

وأورد أقوالاً صريحة لابن القيم عن المجاز من حرِّ كلامه[١٦١].

ثم قرر الدكتور المطعني ما قرره في شأن ابن تيمية، وسبب إنكاره للمجاز[١٦٢].

---

(١٥٥) المرجع السابق ص٢٢.

(١٥٦) المرجع السابق ص٢٣.

(١٥٧) يعني ابن تيمية.

(١٥٨) المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص٢٣.

(١٥٩) يعني ابن تيمية.

(١٦٠) المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص٢٣.

(١٦١) انظر المرجع السابق ص٢٤–٥٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ولكن بقي تساؤل حول ما توصل إليه الدكتور المطعني؛ فهو يرى أن ابن تيمية إمام جليل واسع المعرفة، وأن من كان كذلك فله أن يتغير اجتهاده كسابقيه من الأئمة الفقهاء الأعلام.

فهل يرى الدكتور المطعني أن ابن تيمية تغير اجتهاده من القول بوقوع المجاز إلى القول بإنكاره؟

أو يرى أن لابن تيمية في وقت واحد رأيين في المسألة؟ وأن لابن القيم -كذلك- رأيين في المجاز؟

والذي يظهر أنه يرى أن لابن تيمية وابن القيم رأيين في المجاز في وقت واحد، وذلك تحليل، واستنتاج من الدكتور المطعني؛ وهو تفسير لبعض أساليبهما في الكتابة، أو لبعض تقريراتهما حول المجاز.

أما الأساليب فإن الحكم على أخذهما بالمجاز عملياً محلُّ اجتهاد؛ إذ قد يكونان آخِذَيْنِ به عملياً دون أن يرَيا تسميته مجازاً.

وأما أن يكون لهما رأيان في المجاز في وقت واحد فمحل نظر(١٦٣).

---

(١٦٢) انظر المرجع السابق ص٥٠.

(١٦٣) والذي يبدو أن الدكتور المطعني -حفظه الله- لم يَسْتَقصِ جميع تراث ابن تيمية؛ ليتوصل إلى النتيجة في تحرير رأي ابن تيمية تماماً، ولو أعاد البحث في ذلك مرة أخرى، وبنظر أوسع لربما كان له رأي آخر؛ بدليل أنه في ص٣٣ في كتابه (المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه) ذكر صوراً من المجاز اللغوي عند ابن القيم، ونقل عنه كلاماً من كتابه (التبيان في أقسام القرآن ص٤٢) حول شرحه نصاً من التوراة يحمل بشارة بالنبي مُحَمَّد -ﷺ-.

وعبارة ذلك النص التي أوردها هي: (جاء الله من طور سيناء، وأشرق من ساعير، واستعلن من فاران) ثم علق عليها الدكتور المطعني بقوله: "وفيها بشارة برسولي الله عيسى ومُحَمَّد -عليهما السلام- وقد ذكره العلامة ابن القيم، ثم أول معانيهما تأويلاً مجازياً واضحاً، فقال: (فمجيئه من طور سيناء بعثته لموسى بن عمران، وبدأ به على حكم الترتيب الواقعي، ثم ثنى بنبوة المسيح، ثم ختمه بنبوة مُحَمَّد -ﷺ-، وجعل نبوة موسى بمنزلة مجيء الصبح -الفجر- ونبوة المسيح بعده بمنزلة طلوع الشمس وإشراقها، ونبوة مُحَمَّد -صلى الله عليه وعليهما- بعدهما بمنزلة استعلائها وظهورها للعالم)" المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه ص٣٣- ٣٤.

ثم يعلق الدكتور المطعني -حفظه الله- قائلاً: "وحين ينظر بلاغيٌّ مدققٌ في تخريجات العلامة ابن القيم لهذه الفقرة ينتهي لا محالة إلى ست صور مجازية: ثلاث في المجاز العقلي، وثلاث في المجاز اللغوي، وإليك البيان" ص٤٣.

ثم شرع في شرحها وبيانها.

والحقيقة أن التفسير لتلك البشارة إنما هو لابن تيمية أصلاً، وأن ابن القيم نقله بنوع تصرف من شيخه -كعادته-.

ولو أن الدكتور المطعني اطلع على (الجواب الصحيح) لابن تيمية لرأى ذلك بصورة أجلى وأوضح، ولربما استشهد به عند كلامه على ابن تيمية، وتلك البشارة وردت في سفر التثنية، ونصها: "وهذه هي البركة التي بارك بها موسى رجل الله بني إسرائيل قبل موته، فقال: (جاء الرب

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

هذا وقد توصل الدكتور هادي الشجيري إلى موقف ابن تيمية من المجاز بصورة أجلى مما توصل إليه الدكتور المطعني، وذلك في رسالته الدكتوراه: "الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية".

حيث درس المجاز، والخلاف فيه، وفصَّل الكلام في موقف ابن تيمية منه.

وكان مما قاله في ذلك الشأن: "المتتبع لكلام ابن تيمية في مؤلفاته المختلفة سيتبين له بيسر وسهولة أن له موقفين من إنكار المجاز: أولهما: موقف الإقرار به، ويبدو أن هذا الموقف كان السابق في حياته العلمية، وهو الذي درج عليه في غالب أحواله ومؤلفاته.

أما موقفه الآخر وهو موقف النافي للمجاز في اللغة فقد ذكره مفصلاً فيما لحظته بعد طول معاينة، وكثرة تتبع في موضعين"(١٦٤).

ثم علق على ذلك الموقف بقوله: "وهو موقف نابع عن فكر، وتأمل، ورَوِيَّة.

من سيناء وأشرق لهم من سعير، وتلألأ من جبال فاران)" سفر التثنية – الإصحاح الثالث والثلاثون ١–٣، العهد القديم، وانظر إفحام اليهود للسموأل بن يحيى" "المغربي، ص١١٨.

وقد أورد ابن تيمية تلك البشارة بلفظ قريب فقال : "وذلك مثل قوله في التوراة ما قد ترجم بالعربية: (جاء الله من طور سينا، وبعضهم = = يقول: تجلى الله من طور سينا، وأشرق من ساعير، واستعلن من جبال فاران)". الجواب الصحيح ١٩٩/٥.

ثم قال ابن تيمية معلقاً على هذه البشارة: "قال كثير من العلماء واللفظ لأبي مُحَمَّد ابن قتيبة: ليس بهذا خفاء على من تدبره، ولا غموض؛ لأن مجيءَ الله من طور سينا إنزالُه التوراةَ على موسى من طور سينا كالذي هو عند أهل الكتاب وعندنا.

وكذلك يجب أن يكون إشرافُه من ساعير إنزالَه الإنجيلَ على المسيح، وكان المسيح من ساعير أرض الخليل بقرية تدعى ناصرة، وباسمها يسمى من اتبعه نصارى.

وكما وجب أن يكون إشرافُه من ساعير بالمسيح فكذلك يجب أن يكون استعلانُه من جبال فاران إنزالَه القرآنَ على مُحَمَّد، وجبالُ فارانَ هي جبال مكة.

قال: وليس بين المسلمين وأهل الكتاب خلاف في أن فاران هي مكة؛ فإن ادَّعوا أنها غير مكة؛ فليس يُنْكَر ذلك من تحريفهم وإفكهم – قلنا: أليس في التوراة أن إبراهيم أسكن هاجر وإسماعيل فاران؟" الجواب الصحيح ١٩٩/٥، وانظر تفصيل كلام ابن تيمية على تلك البشارة في الجواب الصحيح ١٩٥/٥–٢٠٠.

ولعل الدكتور المطعني –حفظه الله– أراد أن يذكر ذلك مثالاً لابن القيم؛ لكونه ذكر أمثلة لابن تيمية من قبل.

(١٦٤) الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص١٩٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ويبدو أنه كان آخر ما استقر عليه، وإن كنا لا نملك من أدلة التوثيق التأريخية ما يكون عوناً لنا على هذا الحكم"(١٦٥).

ثم يستدرك على ذلك معقباً بقوله: "ولكن طبيعة ذكر الأدلة، والتفصيل، ونقد مفاهيم المجاز، وتبني تلميذه المقرب ابن قيم الجوزية لهذا الموقف، ودفاعه عنه – كلها ترجح أنه آخر ما استقر عليه رأي ابن تيمية"(١٦٦).

ثم أوضح الدكتور الشجيري أن ابن تيمية في موقفه المقر من المجاز كان مدافعاً عن العقيدة من خلال صور متعددة تتجلى في النصوص الكثيرة المبثوثة في مواضع متفرقة من كتبه، والتي تدل تصريحاً أو تلويحاً على إقراره بالمجاز، ومن خلال قوله بالحقائق الشرعية والعرفية، وذكره لبعض أنواع المجاز، وتعبيراته ومعالجاته لبعض الأمثلة(١٦٧).

وقد أورد الدكتور الشجيري نصوصاً كثيرة عن ابن تيمية تؤيد ما ذكره آنفاً، ومنها قول ابن تيمية: "وقبض اليد: عبارة عن الإمساك كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء:٢٩] وفي قوله: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [المائدة:٦٤].

وهي حقيقة عرفية ظاهرة من اللفظ، أو هي مجاز مشهور"(١٦٨).

وقوله: "فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله –سبحانه–: ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ [يس:٧١] على المجاز؟

قيل له: حكم كلام الله على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة"(١٦٩).

وقوله: "ومعلوم باتفاق العقلاء أن المخاطِب المبين إذا تكلم بمجاز فلابد أن يقرن خطابه بما يدل على إرادة المعنى المجازي"(١٧٠).

---

(١٦٥) المرجع السابق ص١٩٨.

(١٦٦) المرجع السابق ص١٩٨.

(١٦٧) يقول الدكتور الشجيري في هذا الموضوع مستدركاً على الدكتور المطعني: "لقد أجهد الدكتور المطعني نفسه في تتبع النصوص التي فيها إشارات للمجاز من قريب أو بعيد.

وفاته أن يقف على النصوص الصريحة الفصيحة التي تنادي وتقول: إن ابن تيمية كان يقول بالمجاز". الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٨.

(١٦٨) اقتضاء الصراط المستقيم١/١٠٧.

(١٦٩) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أو نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية، ٢/٢٦.

(١٧٠) مجموع الفتاوى ٥/١٠٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

فهذه بعض الأمثلة التي ساقها الدكتور الشجيري من كلام ابن تيمية، والتي أوردها عند كلامه على موقف ابن تيمية المقر بالمجاز(١٧١).

ثم ختمها بقوله: "وأحسب أن هذه النصوص غنية عن التعليق، وكافية على التدليل على قوله بالمجاز، ومغنية عن بقية الصور"(١٧٢).

ثم ذكر وجهاً من الأوجه التي يستدل بها على قول ابن تيمية بالمجاز، فقال: "ومما يدخل في هذا الموقف عموماً قوله بالمجاز خاصة في باب الصفات؛ قال ابن تيمية متحدثاً عن صفات الله -تعالى-: (إذا وصف الله نفسه بصفة، ووصف بها رسوله فَصَرْفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله -سبحانه- وحقيقتها المفهومة منها إلى باطنٍ يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة - لابد فيه من أربعة أشياء)"(١٧٣)(١٧٤).

ثم بيَّن الدكتور الشجيري هذه الأشياء التي تتخلص من كلام ابن تيمية فيما يلي: ١- أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة جاءا باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب.

وإلا فيمكن لكل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له، وإن لم يكن له أصل في اللغة.

٢- أن يكون مع الصارف دليل يوجب، أو يرجح صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه.

٣- لابد أن يسلم الدليل الصارف من الحقيقة إلى الى المجاز من المعارض.

٤- أن الرسول إذا تكلم بكلام، وأراد به خلاف ظاهر، وضد حقيقة فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه(١٧٥).

وبعد أن ساق جملة من الصور المتعددة التي تبين موقف ابن تيمية المقر بالمجاز قال: "ولكن هذا الموقف لا يسوِّغ إطلاق القول بأن ابن تيمية يقول بالمجاز إذا قام عليه دليل؛ لأنه أنكر تسمية المجاز أصلاً، وأنكر أن يقسم الكلام إلى حقيقة

---

(١٧١) الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٩-٢٠١.

(١٧٢) المرجع السابق.

(١٧٣) مجموع الفتاوى ٦/٢١٦.

(١٧٤) الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٠٢.

(١٧٥) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٠٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ومجاز"[١٧٦].

ثم تطرق الدكتور الشجيري إلى موقف ابن تيمية الثاني من المجاز، ألا وهو موقف الإنكار للمجاز، حيث فصَّل الكلام في ذلك، وأطال النفس، وأوضح أن ابن تيمية أصبح علماً في إنكار المجاز؛ لأن من أنكره قبله لم يتحمسوا للإنكار حماسته، ولم يصولوا صولته.

أما ابن تيمية فقد أدار المعركة بسلاح جديد، واستأنف البحث من حيث لا يدري سابقوه، إذ لم يعتمد على ما ابتنوا رأيهم عليه، وإنما اجتهد ما وسعه الجهد، وأعانه على ذلك سعة اطلاعه، وقوة عقله، وحدَّة ذكائه، وقدرته على الجدل والنظر[١٧٧].

ثم أوضح أن الذي دعا ابن تيمية إلى إنكار المجاز هو عدم استقامته في معناه، ولما يحمله من المفاسد الشرعية، ولِجَعْلِه السبيل الممهد الذي سلكته الطوائف في الدعوة إلى أصولها بحمل ما خالفها على المجاز.

وأكثر هؤلاء -كما يقول ابن تيمية- يجعلون ما ليس بمجاز مجازاً، أو ينفون ما أثبته الله لنفسه من المعاني الثابتة ويلحدون في أسماء الله وآياته، وأن ذلك -أيضاً- مما وجده المتوسعون في المجاز من الملاحدة، وأهل البدع[١٧٨].

وهذا الاصطلاح هو الذي استندت إليه الباطنيةُ في تأويل نصوص الشريعة عموماً، والمعتزلة في نفي صفات الباري، ونفي رؤيته يوم القيامة، وفي مسألة خلق أفعال العباد، وخلق القرآن، وغير ذلك.

واستندت إليه الجبرية في معتقدها الذي يقضي بنسبة أفعال العباد إلى الله -تعالى- حقيقة، وإلى العبد مجازاً، إلى غير ذلك من البدع الحادثة التي استندت على المجاز، وجعلته وسيلة لتأييد بدعها[١٧٩].

فهو الباب الأوسع الذي سلكه الرامون إلى تحريف معاني القرآن بعد عجزهم عن تحريف ألفاظه التي تكفل الله بحفظها.

فهذا هو الذي دعا ابن تيمية إلى إنكار المجاز، وهو الذي يرجح بعض الباحثين أنه آخر ما انتهى إليه أمره في هذه المسألة[١٨٠].

ثم جاء بعده تلميذه ابن القيم -رحمه الله- فانتهى في آخر أمره إلى ما انتهى إليه شيخه من هدم المجاز كما في كتابه

---

(١٧٦) الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٠٣.

(١٧٧) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٠٣-٢٠٤.

(١٧٨) انظر مجموع الفتاوى ٢٤٦/٢٠-٢٤٧.

(١٧٩) انظر مجموع الفتاوى ٥٩/٧-٦٠، ودرء تعارض العقل والنقل ١٢/٥، و٤٧/٩، ومنهاج السنة ٥٨٢/٢.

(١٨٠) انظر الدراسات اللغوية والنحوية ص١٩٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

(الصواعق المرسلة) [١٨١].

ولقد كان لموقف ابن تيمية من المجاز، وبحثه العميق فيه أثر بالغ فيمن جاء بعده، وعلى الساحة العلمية عموماً؛ حيث عاد ذلك عليها بالثراء، وفتح الآفاق حول هذه المسألة.

يقول الدكتور هادي الشجيري مبيناً ذلك الأثر: "لقد أثارت الأدلة التي ذكرها ابن تيمية في نفي المجاز أذهان من جاء بعده، ونبهت في نفوسهم كوامن خفية، وبعثتهم على التأمل والتدقيق في أمر كاد يطبق عليه أهل العلم.

وقد وجَدَت هذه الأدلة قبولاً واستحساناً من بعض أهل العلم؛ لأن فيها من الوجاهة والعلمية ما يصعب معه دفعها"[١٨٢].

وبعد عصري بان تيمية وابن القيم بنهاية النصف الأول من القرن الثامن الهجري توقف الجدل حول إنكار المجاز -كما يقول الدكتور المطعني- فلم يعد أحد متحمساً لإنكاره، بل ولم يفرد أحد مصنفاً فيه، ولا أعلن ولو رأياً مختصراً فيه يُفِيد إنكاره للمجاز عدا ما يورده بعض الباحثين في علوم اللغة كالسيوطي، وعلوم القرآن كالزركشي الذين حكوا الخلاف السابق فيه[١٨٣].

وكأن هذه الصفحة طويت، وختمت بما قرره ابن تيمية، وحذا حذوه تلميذه ابن القيم.

ويبدي الدكتور الشجيري غرابته لبقاء هذه الفكرة -بما فيها من أدلة علمية- حبيسة الصحف، وكون العلماء الذين جاؤوا من بعدهما لم يشيروا إلى أدلتهما، وغضوا الطرف عنهما، على الرغم من تعرضهما لأخطر موضوع يمس اللغة والقرآن والسنة، وتَقْدِيْمِهما من الأدلة ما يكاد يهدم المجاز برمته.

ثم يُرْجِع ذلك إلى أن العلماء ربما لم يطلعوا على ما كتبه هذان الإمامان[١٨٤].

وفي العصر الحديث قُدِّر لهذه الفكرة أن تنالها أقلام الباحثين ما بين مؤيد ومعارض؛ فَوَجَدَتْ من يبعثها بعد طول سبات.

وأشهر القائلين بهذا الرأي في العصر الحديث الشيخ العلامة مُحَمَّد الأمين الشنقيطي حيث ألف رسالة مشهورة في هذا الشأن، وهي بعنوان: (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز).

يقول الدكتور المطعني في هذا: "ظل السكوت عن إنكار المجاز خمسة قرن ونصف القرن من وفاة ابن القيم إلى أن وضع

---

(١٨١) انظر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية، تحقيق د. علي الدخيل الله.

(١٨٢) الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٥٠.

(١٨٣) انظر المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص٥١.

(١٨٤) انظر الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص٢٥٠-٢٥١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الشيخ الشنقيطي رسالته في منع المجاز في القرآن في غضون القرن الثالث عشر الهجري[١٨٥]، أطلق عليها: (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز)" [١٨٦].

ثم يعلق على هذا العنوان قائلاً: "وهذا العنوان يوحي بأن الشيخ -رحمه الله- يمنع وقوع المجاز في القرآن دون اللغة، ولكنه في الواقع ينكره مطلقاً"[١٨٧].

ثم تناول الدكتور المطعني هذه الرسالة بالدراسة في الفصل الثالث من كتابه[١٨٨] وصنع في ذلك صنيعه في الفصلين الأول والثاني مع ابن تيمية، وابن القيم[١٨٩].

ويقول الدكتور الشجيري عن هذه الرسالة: "ولاشك أن الشنقيطي قد اطلع على ما كتبه ابن تيمية وابن القيم في إنكار المجاز، وقد أفاد مما كتباه.

ولكنه -مع ذلك- كان له أسلوبه الجدلي المنطقي في مناقشة أصحاب المجاز، وأضاف إليه ذكاءه، ومحصوله النظري"[١٩٠].

ولعل أهم البواعث التي دعت الشيخ الأمين الشنقيطي إلى إنكار المجاز هو أن القول بالمجاز اتُّخِذ ذريعة لنفي الصفات.

وفي هذا يقول -رحمه الله-: "وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن وبين جواز نفي بعض الصفات قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم.

وعن طريق القول بالمجاز توصل المعطلون لنفي ذلك، فقالوا: لا يد، ولا استواء، ولا نزول، ونحو ذلك في كثير من آيات الصفات؛ لأن هذه الصفات لم تُرَدْ حقائقها؛ بل هي عندهم مجازات؛ فاليد مستعملة عندهم في النعمة، أو القدرة، والاستواء في الاستيلاء، والنزول نزول أمره ونحو ذلك؛ فنفوا هذه الصفات الثابتة بالوحي عن طريق القول المجاز.

مع أن الحق الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة إثبات هذه الصفات التي أثبتها -تعالى- لنفسه، والإيمان بها من غير

---

(١٨٥) الصحيح أنه في القرن الرابع عشر الهجري؛ لأن الشيخ مُحَمَّد الأمين الشنقيطي ولد عام ١٣٢٥هـ، وتوفي عام ١٣٩٣هـ.

(١٨٦) المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص٥١-٥٢.

(١٨٧) المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص٥٢.

(١٨٨) انظر المرجع السابق ص٥١-٨٤.

(١٨٩) انظر المجاز عند ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ص٥١-٥٤.

(١٩٠) الدراسات اللغوية والنحوية ص٢٥٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

تكييف ولا تشبيه، ولا تعطيل ولا تمثيل"[١٩١].

بل تولَّد عن ذلك الخلاف الذي قَوَّى ابن تيمية جانب المنع فيه - من يوافق ابن تيمية في ردِّه على المخالفين الذين اتخذوا المجاز ذريعة لتعطيل النصوص، ويخالفه -في الوقت نفسه- في إنكار المجاز؛ حيث يرون أن المجاز واقع في اللغة، والقرآن، والسنة.

ولكن ذلك لا يسوِّغ أن يكون حجة للمعطلة من متكلمين، وباطنية، ونحوهم.

وإنما رأوا أن يُتخذ المجاز سلاحاً للرد عليهم.

وهذا ما بنى عليه الدكتور عبدالمحسن العسكر -حفظه الله- كتابه الموسوم بـ (المجاز من الإبداع إلى الابتداع)[١٩٢].

وهو ما وافقه عليه الشيخ عبدالرحمن البراك، وقرظ الكتاب المذكور، وقدم له مؤيداً لما جاء فيه.

ومما جاء في تلك المقدمة مما يناسب المقام ههنا قول الشيخ عبدالرحمن البراك -حفظه الله-: "ومن أقبح ما وقع من التحريف في القرآن تحريفاً معنوياً ما فعله المعطلة من الجهمية، والمعتزلة، ومن وافقهم في الأسماء والصفات؛ إذ قالوا: إنها مجاز؛ لأن ظاهرها عندهم -وهو إثبات الصفات لله تعالى- يناقض أصولهم العقلية الفاسدة التي تقتضي -بزعمهم- امتناع قيام الصفات برب العالمين.

وهي أصول فاسدة مناقضة للعقل، كما هي مناقضة للنقل؛ فيبطل ما زعموه من حمل هذه النصوص على المجاز؛ إذ لا دليل يوجب صرف تلك النصوص عن حقائقها اللائقة به -سبحانه وتعالى- لأن الأصل حمل الكلام على حقيقته ما لم يقم دليل على صرفه عن ظاهره"[١٩٣].

ثم أكد بطلان زعم المعطلة بقوله: "كيف والأدلة العقلية والسمعية شاهدة بما تدل عليه هذه النصوص من إثبات صفات الكمال لله رب العالمين، وتنزيهه عن كل نقص وعيب؟!

فهو -سبحانه- أحق بكل كمال، وأحق بالتنزيه عن كل نقص؛ فإنه -عز وجل- له المثل الأعلى، وهو أن كلَّ كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه فالخالق أولى به، وكلَّ نقص ينزه عنه المخلوق فالخالق سبحانه أولى بالتنزيه عنه، تعالى الله عما

---

(١٩١) انظر منع المجاز ص٨-٩.

(١٩٢) انظر المجاز من الإبداع إلى الابتداع ص٧٧-١١٧.

(١٩٣) المرجع السابق ص٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

يقول الظالمون والجاهلون والمفترون علواً كبيراً"(١٩٤).

ثم أوضح أن المجاز واقع في اللغة، والقرآن، والسنة، وأن الطريق الذي يحصل به إبطال تحريفات المحرفين لنصوص الكتاب والسنة هو الطعن فيما اعتمدوه من الاستدلالات العقلية، أو غيرها؛ لصرف النصوص عن ظاهرها، وبيان أنها شبهات واهية.

ثم ختم مقدمته بقوله: "فأصبح هذا المصنف من أهم الكتب المؤلفة في هذه الباب، وذلك من جهتين: من جهة إثبات المجاز، ومناقشة المخالفين.

ومن جهة الانتصار لعقيدة أهل السنة والجماعة"(١٩٥).

هذا ومما قرره الشيخ الدكتور عبدالمحسن العسكر في كتابه الآنف الذكر في معرض مناقشاته لمنكري المجازي، ومتخذيه مطية لتعطيل النصوص أن البلاء والخلل ليس في المجاز نفسه، وإنما هو في الأصول الفكرية عند من استغل المجاز لخدمة معتقده، وأن المتعين أن يكون الرد على أولئك لا بنفي المجاز بل من جهة السياق والتركيب، والنظر في القرائن المتصلة والمنفصلة، وأن ابن تيمية –رحمه الله– لما رأى العبث بنصوص الكتاب والسنة من قبل مبتدعة الصفات، والفلاسفة، والمرجئة، ونحوهم ممن يتذرع بالمجاز لإثبات بدعته – لجأ بأَخَرَةٍ إلى القول بإنكار المجاز مطلقاً انطلاقاً من باب سد الذرائع(١٩٦).

وبعد أن ساق العديد من أقوال العلماء في وقوع المجاز ختم كلامه بقوله: "فلا يليق –بعد ذلك– أن يقال: إنه لا يقول بالمجاز إلا مبتدع.

والأقرب أن يقال: إن المجاز يتذرع به المحق والمبطل؛ فالمحق يستدل بالمجاز على الحق كما يحتج بالحقيقة.

أما المبطل فلا سبيل إلى باطله أو بدعته إلا بالمجاز غالباً؛ فهو تُرسُه، وجُنَّته، وملاذه، وبغيته؛ فكل مبطل مجازي، وليس كل مجازي مبطلاً والله أعلم"(١٩٧).

فهذه صورة عن المجاز والخلاف فيه، وطروئه على العقيدة، وأثره على الدرس العقدي.

ومن خلال ذلك يتبين مدى العلاقة بين علمي العقيدة وفقه اللغة من هذه الناحية؛ إذ صار المجاز – بعد أن جُعل سبيلاً للعقائد الباطلة، والبدع الحادثة، وثار الجدل حوله، والخلاف فيه – موضوعاً مشتركاً بين هذين العِلْمين؛ وأضحت كتب

---

(١٩٤) المرجع السابق ص٦.

(١٩٥) المرجع السابق ص٧.

(١٩٦) انظر المرجع السابق ص١٠٦-١٠٧، و١١٧.

(١٩٧) المرجع السابق ص١٢٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

العقائد تَذْكُره حين يقرر مؤلفوها بعض مسائل العقيدة.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الشيخ مُحَمَّد بن عثيمين -رحمه الله- حين قرر مسألة استواء الله على عرشه، وأن معناه علوه، واستقراره عليه علواً واستقراراً يليق بجلاله وعظمته، وأنه من صفاته الفعلية التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع، وحين أبطل أن يفسر الاستواء بالاستيلاء، ورد ذلك من وجوه أربعة[(١٩٨)] - قال في الرابع منها: "٤- أن الذين فسروه بالاستيلاء كانوا مقرين بأن هذا معنىً مجازيٌّ، والمعنى المجازي لا يقبل إلا بعد تمام أربعة أمور:

الأول: الدليل الصحيح المقتضي لصرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه.

الثاني: احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادعاه من حيث اللغة.

الثالث: احتمال اللفظ للمعنى المجازي الذي ادعاه في ذلك السياق المعين؛ فإنه لا يلزم من احتمال اللفظ لمعنى من المعاني -من حيث الجملة- أن يكون محتملاً له في كل سياق؛ لأن قرائن الألفاظ والأحوال قد تمنع بعض المعاني التي يحتملها اللفظ في الجملة.

الرابع: أن يبين الدليل على أن المراد من المعاني المجازية هو ما ادعاه؛ لأنه يجوز أن يكون المراد غيره فلابد من دليل على التعيين والله أعلم"[(١٩٩)].

---

(١٩٨) انظر فتح رب البرية ص٣٦-٤٠

(١٩٩) فتح رب البرية ص٤٠-٤١، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، وانظر نحواً من ذلك في مبحث (شبه النفاة للصفات والرد عليها) ص٢٠-٢١، من كتاب دعوة التوحيد أصولها - الأدوار التي مرت بها - مشاهير دعاتها - د. مُحَمَّد خليل هراس.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

ففي خاتمة هذا البحث هذه أهم نتائجه:

١- لعلم العقيدة الإسلامية علاقة عامة بعلم فقه اللغة، وتتضح من خلال موضوع المعاجم العربية، وظاهرة الإعراب، وهناك علاقة خاصة بين هذين العلمين، وتتجلى من خلال اشتراكهما في عدد من الموضوعات التي يتجاذبها هذان العِلْمان تأثر وتأثيراً -كما سيأتي في العناصر التالية-.

٢- يشترك علم العقيدة وعلم فقه اللغة في موضوع المشترك اللفظي -وهو ما اتحد لفظه واختلف معناه- وهو من صميم موضوعات فقه اللغة من ناحية مفهومه، والخلاف فيه، ، ومسائله، ونحو ذلك.

ويرد كثيراً في كتب العقائد خصوصاً في باب أسماء الله وصفاته، وأحوال اليوم الآخر، ومناقشة الذين ضلوا في هذه الأبواب، ويرتبط وروده في كتب العقائد بمسائل المتواطئ، والقدر المشترك.

٣- أنهما يشتركان في موضوع الترادف -وهو ما اتحد معناه، واختلف لفظه-.

وهو من صميم موضوعات فقه اللغة؛ حيث يبحث فيها عن مفهومه، والخلاف فيه، وما جرى مجرى ذلك.

ويرد كثيراً في كتب العقائد خصوصاً في باب الأسماء والصفات مقروناً بالتباين والتكافؤ.

٤- أنهما يشتركان في موضوع المجاز -وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في الأصل؛ لعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي-.

وموضوع المجاز من موضوعات فقه اللغة؛ حيث يرى اللغويون أنه من أسباب اتساع اللغة، ونُمُوِّها.

وهم يبحثون في وقوعه، والخلاف فيه، وما جرى مجرى ذلك.

٥- كان الخلاف في المجاز مشهوراً، وكان القول السائد فيه هو القول بوقوعه، وبعد ذلك تطور الخلاف في المجاز، وكان لذلك أثر على الدرس العقدي خصوصاً بعد أن تبنى القول بإنكاره ابن تيمية وتلميذه ابن القيم؛ حيث فصَّلا القول في ذلك، وأتيا بحجج لم يأت بها منكروه من قبل؛ فصار -مع كونه مسألة لغوية- مسألة عقدية تناقش في كتب العقائد، ويترتب على ذلك الخلاف ما يترتب، وذلك لما اتخذه المبطلون سلاحاً لإبطال دلالة النصوص الشرعية بدعوى أنها مجاز.

فهذه أهم النتائج التي ظهرت من خلال هذا البحث، والحمد لله أولاً وآخراً.

The Relationship Between Creed Science and Linguistic Science (Philology)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

د. مُحَمَّد بن إبراهيم الحمد

Comparative Analytical Study

Dr. Muhammad bin Ibrahim Al-Hamad
Qassim University - College of Sharia and Islamic Studies _
Assistant professor in the Department of Creed and Contemporary Doctrines

Research Summary

This research is to clarify the relationship between Creed Science and Linguistic Science by presenting the common topics between these two sciences, and these topics are: verbal mutual, Synonym and metaphor.

All these topics are essentially parts of philology.

And because of what has arisen in the field of theology researhes like the presence of some issues in the science of speech, and among them was the use of these linguistic topics to support the goal to disrupt of the significance of some authentic resources texts, Those were also followed by some who tend to disrupt them altogether, and because of that some Muslim scholars, and especially Sunni scholars, countered these distortions, and nullified that employment, and clearly demonstrated that the correct use of these topics does not support what they are aiming at.

Hence, these subjects started to deal with both theology and linguistic topics.

And this research highlights this relationship through those topics in detail.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المراجع

١) اتفاق المباني وافتراق المعاني، لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي، تحقيق د. عبدالرؤوف جبر، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢) الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء، دراسة تحليلية د. عبدالرزاق البدر، مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، العدد ١١١، السنة ٣٣، ١٤٢١هـ.

٣) الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن مُحَمَّد الآمدي، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، تحقيق مُحَمَّد صبحي حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ.

٥) أسرار البلاغة لعبد القادر الجرجاني، قرأه، وعلق عليه الشيخ محمود شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٦) إفحام اليهود، وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي -ﷺ- للإمام المهتدي السموأل بن يحيى المغربي، تقديم وتحقيق وتعليق د. مُحَمَّد بن عبدالله الشرقاوي، دار الهداية، مدينة نصر، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دراسة وتحقيق د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٨) إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.

٩) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة.

١٠) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، مصر.

١١) البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبديع د. فضل حسن عباس، ط٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دار الفرقان للنشر والتوزيع - الأردن.

١٢) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لأبي الثناء الأصفهاني، تحقيق د. مظفر بقا، دار المدني، جدة، ط١، ١٩٨٦م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ - ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

١٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أو نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية، تحقيق مُحَمَّد بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٢هـ.

١٤) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥) تأويل مشكل القرآن، شرح ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت.

١٦) التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، صححه وعلق على هوامشه: مُحَمَّد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

١٧) التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرح لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق مُحَمَّد بن عودة السعوي، ط١، ١٤٠٥م.

١٨) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، لابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤ م .

١٩) ترقيق الأسل لتصفيق العسل، للفيروزبادي، تحقيق مُحَمَّد الشنطي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ٢٠٠٦م.

٢٠) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي، تصحيح مُحَمَّد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبدالبر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومُحَمَّد عبدالكبير البكري، الناشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٢٢) الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق وتعليق د. علي بن حسن بن ناصر وصاحبيه، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، النشرة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٣) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. عبدالحميد الهنداوي، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٢٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق د. مُحَمَّد رشاد سالم، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية ط٢، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٢٥) الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية د. هادي الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٦) دراسات في العربية وتاريخها للشيخ مُحَمَّد الخضر حسين، نشره المكتب الإسلامي – بيروت، ط١، عام ١٣٧٩هـ.

٢٧) دراسات في المعاجم العربية د. أمين مُحَمَّد فاخر، مطبعة حسان، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٨) دعوة التوحيد أصولها – الأدوار التي مرت بها – مشاهير دعاتها – د. مُحَمَّد خليل هراس، مكتبة الصحابة، طنطا.

٢٩) سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٣٠) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق د. أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة.

٣١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٣٢) الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٣٣) صحيح البخاري، للإمام البخاري، عناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ط، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٤) صحيح مسلم، للإمام مسلم، عناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٥) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، تأليف سليمان بن عبدالقوي الطوفي، دراسة وتحقيق د. مُحَمَّد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٣٦) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية تحقيق علي بن مُحَمَّد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٧) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني، مكتبة المعارف، الرياض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٣٨) عقيدة أهل السنة والجماعة مفهومها – خصائصها – خصائص أهلها، تقديم سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، تأليف مُحَمَّد بن إبراهيم الحمد، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٣٩هـ.

٣٩) علم الدلالة، د. أحمد مختار، دار العروبة، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.

٤٠) علم اللغة د. حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي في العراق – جامعة بغداد، ١٩٨٩م.

٤١) علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع، تأليف أحمد مصطفى المراغي، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٢٢هـ –٢٠٢م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٤٢) فتح رب البرية بتلخيص الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية تأليف الشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، ط٤، ١٤١٠هـ.

٤٣) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤) فصول في فقه اللغة العربية د. رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م.

٤٥) فضائل القرآن، لأبي عبيد، تحقيق وهبي غاوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ .

٤٦) فقه اللغة العربية وخصائصها د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٨٦م.

٤٧) فقه اللغة المقارن د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤، ١٩٨٧م.

٤٨) فقه اللغة د. علي عبدالواحد وافي، الناشر نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٠م.

٤٩) فقه اللغة في المعاجم العربية د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

٥٠) فقه اللغة مفهومه – موضوعاته – قضاياه، تأليف مُحَمَّد بن إبراهيم الحمد، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ–٢٠١٩م.

٥١) فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق ومراجعة: د. فائز مُحَمَّد، و د. إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٥٢) فقه اللغة، لمحمد سرحان، مطبوعات الإدارة العامة للمعاهد والكليات، مطابع الرياض، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٦م.

٥٣) في سبيل لغة القرآن د. مرزوق ابن تنباك، الناشر دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م.

٥٤) القاموس المحيط للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٥٥) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، للشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين، مكتبة السنة، الدار السلفية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٥٦) كتاب الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

٥٧) لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، دار الفكر .

٥٨) ما اتحد لفظه واختلف معناه، لأبي السعادات هبة الله علي بن مُحَمَّد الحسني، المعروف بابن الشجري، حرره، وحققه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١، ١٤١٧هـ –١٩٩٦م.

٥٩) مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط١.
٦٠) المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار، د. عبدالعظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٦١) المجاز في البلاغة العربية د. مهدي صالح السامرائي، دار الدعوة، سورية، ط٢، ١٩٧٤م.
٦٢) المجاز من الإبداع إلى الابتداع، د. عبدالمحسن بن عبدالعزيز العسكر، دار التوحيد، الرياض، ط١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
٦٣) مجموع فتاوى الشيخ ابن تيمية، جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وابنه مُحَمَّد.
٦٤) محاضرات أ.د. علي البواب على طلاب كلية اللغة العربية بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية في الرياض عام ١٤٠٥م - مخطوط.
٦٥) المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده، دار الفكر.
٦٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه، وصححه مُحَمَّد أحمد جاد المولى، وعلي مُحَمَّد البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل - بيروت.
٦٧) مسائل الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) رواية إسحاق بن إبراهيم بن هاني، تحقيق زهير الشاويش (ت ١٤٣٤هـ)، المكتب الإسلامي.
٦٨) المعتزلة وأصولهم الخمسة، وموقف أهل السنة منها د. عواد المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٦٩) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٧٠) معجم الألفاظ المشتركة في اللغة العربية لعبدالحليم مُحَمَّد قنبس، مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٨٧م.
٧١) معجم البلاغة د. بدوي طبانة، دار المنارة - جدة، دار ابن حزم - بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٧٢) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، بتحقيق وضبط عبدالسلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ.
٧٣) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ضبط هيثم طعيمي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٧٤) المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم جارالله الزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣٢٩٨ – ٣٣٥٥ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٧٥) مفهوم أهل السنة والجماعة عند أهل السنة والجماعة د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط١.
٧٦) مقالات في اللغة والأدب د. مُحَمَّد مُحَمَّد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
٧٧) مقدمات في الاعتقاد، د. ناصر القفاري، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٣.
٧٨) الملل والنحل للشهرستاني ط١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ٧٩/١.
٧٩) مقدمة لدراسة فقه اللغة د. مُحَمَّد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
٨٠) المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق مُحَمَّد حسن هيتو، دمشق، ١٩٧٦م.
٨١) منع المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، للشيخ مُحَمَّد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٨٢) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق د. مُحَمَّد رشاد سالم، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٩٦م.
٨٣) الموافقات، لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار عفان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.